فلسفة القانون والسياسة عند توماس هوبز

إعداد

م . د . مصطفى فاضل كريم الخفاجي

جامعة بابل /كلية الآداب / قسم الاعلام

البريد الإلكتروني Email : m.mostaffa@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: فلسفة– قانون– سياسة .

كيفية اقتباس البحث

الخفاجي ، مصطفى فاضل كريم، فلسفة القانون والسياسة عند توماس هوبز ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Philosophy of Law and Politics at Thomas Hobbs

Preparation
M . Dr . Mustafa Fadel Karim al-Khafaji
University of Babylon / College of Arts / Department of Mass Communication

Keywords : philosophy Law Policy.

How To Cite This Article
al-Khafaji, Mustafa Fadel Karim, Philosophy of Law and Politics at Thomas Hobbs, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2024,Volume:14,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

Hobbes lived in a period characterized by turbulence. His society was based on power, chaos and imposition of wills. There was no law in it, no place for peaceful Muslims, because the law of power is the whip that strikes the depths of society and its souls. Hobbes began to construct the fundamentals of his theory in the social contract. Hobbes was one of the characters who sought political stability by any means and price. He was not a king or a republic, but he was a freedom seeker based on a law enacted by a governing authority and a tyranny of a person better than tyranny of society Entire. Hobbes distinguished between right and law, and he believed that they should be distinguished by considering right to be freedom, that is, giving freedom to a person in the actions he performs or through refraining from performing those actions. As for the law, he saw that it works through its association with one of those actions. Either he performs an action or refrains from doing it through the law determining those actions. As for natural law, Thomas Hobbes believes that it is a law created by reason. It establishes civil freedom for every individual after it has transformed from natural freedom, meaning that the individual is obligated to abide by and submit to the legal rule. It is no

longer the right of the individual to do whatever he sees fit according to his inclinations and desires in order to preserve and survive for all individuals and to live regardless of their capabilities and mental and physical qualifications. Thus, the natural right is a right that does not provide the possibility of living together, and it is not possible to work and live according to the satisfaction of their multiple desires. In order to implement the positive right, it is necessary It is dispensing with individual inclinations and desires in order for there to be no selfishness among individuals and for them to be social actions because the individual is the foundation and nucleus of the state, and this in turn reflects negatively on the political and social situation of the state because the individual is an element within a society called the state.

ملخص البحث

لقد عاش هوبز في فترة تاريخية تميزت بالإضطرابات ، فكان مجتمعه قائماً على القوة ، والفوضى وفرض الإرادات ، فلاصوت للقانون فيه ولا مكان للمسالم المهادن لان شريعة القوة هي السوط الضارب في أعماق أبناء المجتمع ونفوسه . من هنا انطلق هوبز في تشييد أساسيات نظريته في العقد الاجتماعي ، إذ كان هوبز من الشخصيات الباحثة عن الاستقرار السياسي بأي وسيلة وثمن ، فلم يكن ملكاً ولا جمهورياً ، لكنه باحث عن الحرية القائمة على قانون مشرع تنفذه سلطة حاكمة وإن تفردت فطغيان شخص خير من استبداد المجتمع كله .

لقد ميز هوبز بين الحق والقانون وكان يرى انه ينبغي التمييز بينهما من خلال اعتبار الحق هي الحرية اي اعطاء حرية للمرء فيما يقوم به من افعال او من خلال امتناعه عن القيام بتلك الافعال ، اما القانون فانه كان يرى انه يعمل من خلال ارتباطه بواحدة من تلك الافعال اما يقوم بالفعل او يمتنع عن القيام به من خلال قيام القانون بتحديد تلك الافعال . واما القانون الطبيعي فان توماس هوبز يرى انه قانون من وضع العقل فهو يؤسس الى حرية مدنية لكل فرد بعدما تحولت من الحرية الطبيعية اي يلزم على الفرد الالتزام والخضوع للقاعدة القانونية ولا يعود من حق الفرد فعل كل مايراه وفق ميوله وشهواته من اجل الحفاظ والبقاء لجميع الافراد والعيش بغض النظر عن امكاناتهم ومؤهلاتهم العقلية والجسدية وبهذا يكون الحق الطبيعي حق لا يتيح إمكانية العيش بالمعية ولا يمكن العمل والعيش وفق ارضاء رغباتهم المتعددة ومن اجل تطبيق الحق الوضعي لا بد من الاستغناء عن الميول والرغبات الفردية من اجل ان لا تكون هناك انانية لدى الافراد وتكون عباره عن افعال اجتماعية لان الفرد هو اساس ونواة الدولة وهذا بدوره ينعكس سلباً على الوضع السياسي والاجتماعي للدولة كون الفرد هو عنصراً ضمن مجتمع يسمى الدولة .

المقدمة

لقد أقدمت على هذا العمل نظراً للأهمية المتزايدة التي تكتسبها (فلسفة القانون) كمادة تدريس، وكمصدر أساسي لفهم العملية القانونية، تشريعاً، واجتهاداً، وفقهاً، ولهذا يطيب لي أن أضع بين أيدي رجال القانون، والفلسفة، والفكر في العالم العربي هذا البحث في موضوع يكاد يكون مهماً في حقل الدراسات القانونية ، والفكر القانوني الفلسفي ، ولذلك عملت جاهداً من أجل أن يكون شيئاً جديداً ليس في المضمون وحده ، بل بطريقة تناوله ، وأسلوب عرضه ، إذ يعرض هذا المؤلف نبذة عن أهم الأفكار الفلسفية القانونية لأبرز علماء فلسفة القانون في العالم وهو توماس هوبز ، فمن جهة بيّنت أهم ملامح منهجه وإطار فلسفته في أفكاره الفلسفية العامة ومن جهة أخرى يقتصر على أهم الأفكار الفلسفية القانونية والسياسية عنده وهو ما سيتكفل به هذا المؤلف .

وقد رجعنا في إعداد هذا العمل إلى أمهات الكتب والموسوعات الفلسفية ، والقانونية ، وأن الذي دفعني لإخراجه هو عدم طرح دراسات متنوعة في حقل فلسفة القانون في العالم العربي، ولذا كنت أسير بحذر إلى سلوك هذا الطريق ، وكنت موجزاً إلى أشد حدود الإيجاز ، حريصاً على أن أعطي معلومة دقيقة موثقة علمياً من أوثق المصادر .

تميزت فلسفة القانون والسياسة عند توماس هوبز بالطابع والمدلول الحضاري لكونها كانت تعد القواعد والمبادئ القانونية العامة من الشروط اللازمة لتكوين الحضارة ، وهذا كان بمثابة الانعكاس للقواعد العقلية الغربية من أجل التعامل مع المشاكل السياسية والأخلاقية ومحاولة وضع الحلول الناجعة لحل هذه المشكلات ، والاستعانة في العلم من أجل حل ذلك.

لقد اشتهر توماس هوبز في فرنسا كمنظر للقانون ، والسياسة بوجه خاص ، وأكد على علم الدولة ، ويشترك في نظريته العقد الاجتماعي معظم الذين كتبوا في السياسة في العصر الكلاسيكي ، فهم يرون أن الفرد وحده ، أو على الأقل الجزء الأساسي من الفرد ، الذات القانونية هو شيء قابل حقاً للتصور .

إن تصور الدولة المدنية ، أو الظاهرة الاجتماعية ، أو الأخلاقية ، سيكون إذاً إرجاع هذا التصور إلى الفرد بصورة ما ، وتحل نظريات العقد أو العهد الاجتماعي هذه المشكلة بتعيين أصل قانوني للمجتمع ، عن طريق العقد الاجتماعي الذي يتخلى بوساطته الأفراد مصدر السيادة عن كل حقوقهم أو عن جزء منها لتشكيل كائن جديد ، ليستمد قوته وقوامه من هذا السلطان الذي يجري التخلي له عنه .

ثمة إذاً في مرحلة أولى حالة الطبيعة ، إذ يكون الأفراد أحراراً ، ثم لحظة العهد ، وفي مرحلة أخيرة المجتمع المدني ، الذي يفسر أسلوب شرعيته وفي الوقت ذاته حدود إضفاء الشرعية عليه . وقد تظهر هاتان الاستجابتان الأساسيتان في كتاباته السياسية ، والقانونية على أنهما الرغبة في السلطان ، والخوف من الموت ، وهما الحقيقة الكامنة وراء مظاهر السلوك السياسي جميعاً، وهو يعتقد أن جمعاً من الناس قد صاروا جماعة مشتركة المصالح بفضل استعمال السلطة ، كما استخلص هوبز أن الحاكم يجب أن يكون حاكماً مطلقاً مادام السبب الوحيد لإنشاء الحكومة هو سلامة الناس ، ولهذا على الأفراد أن يطيعوا الدولة ، وإن هذا المجموع المتمثل بالالتزام القانوني ، فضلاً عن اللجوء إلى القوى يرسم إطار منطق الطاعة الذي يميز معظم النظريات السياسية في العصر الكلاسيكي ، وبعده بزمن طويل .

تلك هي بإيجاز شديد الجوانب أو الخطوط العامة لفلسفة توماس هوبز القانونية وكذلك فلسفته السياسية ، وإني لآمل أن يكون البحث الذي أقدمه اليوم إلى القارئ الكريم قد أظهر الجوانب الفلسفية ، والقانونية ، والسياسية المختلفة من فلسفة هوبز .

ولقد قسمنا البحث إلى مقدمة ، وثلاثة مباحث : عرضنا في المبحث الأول وكان يحمل عنوان بين فلسفة القانون والفلسفة العامة لتوماس هوبز، وقد قسمته على مطلبين: المطلب الأول كان بعنوان نبذة عن فلسفة القانون بمعناها العام ، أما المطلب الثاني فجاء يحمل عنوان حياة توماس هوبز ومنهجه وفلسفته، وارتأيت أن أقسم هذا المطلب على فرعين تناولت في الفرع الأول حياة توماس هوبز ، وأما الفرع الثاني فإنه تناول منهج توماس هوبز وفلسفته ، وكان المبحث الثاني يحمل عنوان فلسفة القانون عند توماس هوبز إذ قسمته على ثلاثة مطالب: المطلب الأول تناولت فيه مفهوم فلسفة القانون عند توماس هوبز وتعيينه غايته ، وجاء المطلب الثاني بعنوان فلسفة القانون الطبيعي عند توماس هوبز، ، أما المطلب الثالث فجاء يحمل عنوان فلسفة القانون الأخلاقي عند توماس هوبز، ، أما المبحث الثالث فعرضت فيه فلسفة السياسة عند توماس هوبز، وقد درسته في ثلاثة مطالب، تناولت في المطلب الأول مفهوم الدولة عند توماس هوبز ، والمطلب الثاني درست فيه مفهوم العقد الاجتماعي عند توماس هوبز، أما المطلب الثالث فقد تناولت فيه آخر الجوانب المهمة في فلسفته السياسية ألا وهو الدين والاضطراب الاجتماعي.

وإني لأرجو ، في النهاية ، أن يكون هذا البحث الفلسفي القانوني السياسي قد رد شيئاً من الاعتبار لهذا الفيلسوف العقلاني الكبير ، كما آمل أن يكون قد زاد شيئاً للدراسات الفلسفية القانونية ، وإلى الفكر القانوني ، وإلى المكتبات القانونية ، كما أرجو من الباحثين أن يمنحوا في بحوثهم المستقبلية الفلسفة الغربية قسطاً أكبر، ليس لافتقار النتاج في الفكر العربي والإسلامي،

كلا، وإنما من أجل تسليط الضوء على اللبنات التي بنتها تلك الفلسفة سعياً إلى إشباع الرغبات العلمية للباحثين المعاصرين وتستجيب للتطورات المعرفية العالمية ، وبهذا يكون لديها القدرة على إيجاد حلول للواقع أو التحديات سواءً أكانت داخلية أم خارجية . وأخيراً نسال الله أن يهدينا جميعاً سبيل الرشاد وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(المبحث الأول)

بين فلسفة القانون والفلسفة العامة لتوماس هوبز

المطلب الاول : نبذة عن فلسفة القانون بمعناها العام

تتناول الفلسفة ثلاثة موضوعات رئيسة هي : الوجود L'ETRE ، والمعرفة LE CONNAITRE ، والعمل L'AGIR ، وإن دراسة الموضوعين الأوليين تكوّن ما يُسمى بالفلسفة النظرية ، وهي تشمل على الأخص فلسفة الأديان ، وفلسفة التاريخ ، ونظرية المعرفة ، والمنطق ، وعلم النفس ، وإن دراسة الموضوع الثالث تكوّن الفلسفة العملية، وهي تشمل فلسفة الأخلاق ، وفلسفة القانون وهذا التقسيم هو الذي يحدد موضوع فلسفة القانون من الفلسفة العامة [١] . فالفلسفة تعنى المعرفة العقلية فهي إذن : دراسة متعمقة لفرع من فروع المعرفة البشرية ومنها القانون وهذا هو المعنى العام لموضوع فلسفة القانون [٢] . وقد حاول الفلاسفة من أجل أن يكتمل تفسيرهم للحياة ، أن ينطلقوا من نظام فلسفي معين ، أي من تفسير طرحوه للعالم ،أن يدخلوا القانون في هذا النظام ، وحاولوا – بناءً عليه – أن يقدموا مفاهيم وتصورات عن القانون تنسجم مع أنظمتهم الفكرية [٣] .

ولأجل الإلمام بفلسفة القانون والتعمق فيها يفترض وجود فلسفة وفكر منطقي يؤدي إلى بناء نظام قانوني معين بصورة معينة ، فموضوع فلسفة القانون يعتمد على ما يقدمه تاريخ النظم من معلومات موضوعية أي على المعرفة التاريخية، فدراسة تاريخ فلسفة القانون تتناول بالتحليل والتأصيل لتاريخ الفكر الفلسفي القانوني وتطوره عبر عصور التاريخ الإنساني، فإن علم تاريخ النظم يعتمد بدوره على علم تاريخ فلسفة القانون؛ فهي لا تهتم بعرض تطور النظم القانونية كنظام الزواج أو الالتزامات ، إنما تعرض التحليل الفلسفي لهذه الأفكار ، وموقف الفلاسفة منها وتحولات فكرة القانون عبر الفكر الإنساني، وبهذا يتوجب علينا الرجوع إلى الجذور والمصادر التاريخية الأصلية ، ففلسفة القانون هي التي تعيّن نطاق علم تاريخ النظم وحدوده كما إن تاريخ النظم خاضع لرقابة فلسفة القانون [٤] . أن بين فلسفة القانون وعلم القانون روابط وأواصر قوية وضرورية فكل منهما يكمل الآخر، إذ إن محل دراسة كل منها هو القانون ، ولهذا فإنه لا غنى للفقيه عن دراسة فلسفة القانون يقتبس منها مبادئها الهادفة الموجهة [٥] . كما أن هناك علاقة

وثيقة بين فلسفة القانون ، وعلم القانون إذ إن فلسفة القانون تُعنى بدراسة القانون بصفته العامة الشاملة فهي تبدأ من حيث يقف علم القانون الوضعي إذ تقدم له أدلته العقلية وأفكاره الرئيسة العامة [٦] . ولهذا درس هذا العلم فلسفياً من قبل رجال القانون ليستخلصوا منه مبادئ عامة تربط أجزاء القانون المتناثرة في أحكام القضاء بدلاً من الشروح الفقهية لأحكام القانون التفصيلية [٧] . تجد فلسفة القانون نفسها وجهاً لوجه أمام فكرة المعرفة ، فهي تعنى أولاً وقبل كل شيء بتحديد ماهية القانون وأساسه ففلسفة القانون بحاجة إلى نظرية فلسفية تنطلق منها وتستند إليها أي إلى بحث عقلي تأملي فارتباط فلسفة القانون بالفلسفة النظرية عامة وبنظرية المعرفة بوجه خاص ارتباطاً وثيقاً وقوياً واضحاً [٨] . إن حاجة فلسفة القانون لكي تستنبط منه كيفية نشأة كل نظام قانوني وتطوره والعوامل المختلفة التي أدت إلى نشوئه والسيطرة على مراحل تطوره لا تنصب على علم القانون فقط، بل تنصب أيضاً على تاريخ القانون [٩] .إذ لا يمكن تنفصل عن تاريخ النظم فلسفة القانون ، وتاريخ فلسفة القانون بل على العكس تماماً إذ إنهما يكمل بعضهما بعضًا [١٠] .

فحقل التجارب يمتد تحت بصر فيلسوف القانون عمقاً في أحقاب تاريخ القانون المتعاقبة ، يمتد هذا الحقل عرضاً أيضاً في أنحاء مختلف البلاد ومدنياتها المتعاصرة ، إذ يضرب فيه القانون المقارن بسهم وافر فيستخرج من مقارنة الشرائع بعضها ببعض نتائج تصلح لأن تبدأ منها فلسفة القانون دراستها لأصول القانون [١١] .وقد يعود مثل هذا التحديث المتجدد ومدى ملاءمته للواقع الراهن ليفرض نفسه اليوم بشكل أكيد، وهذا ما يستوجب إعادة النظر بتحديد العدالة ، وبشروط توزيع الخيرات داخل المجتمع ، وصيغ تطبيق القوانين حتى بمضمون حقوق الإنسان وكل ذلك بشكل مستجد ومن منظور من يقتدي بالتاريخ ويتطلع بشكل قاطع صوب المشاكل التي يعنى منها الحاضر وما يجب الالتزام به من خيارات في المستقبل [١٢] .

إن فلسفة القانون لا يمكن أن تكون غير مرحلة أو مستوىً متقدماً في تعميق علم القانون ومفاهيمه الأساسية ، فمع فلسفة القانون نبقى إذن في علم القانون الوضعي ومنه ننطلق لنصل إلى مستوى آخر لفهم القانون ولهذا تعد فلسفة القانون امتداداً لعلم القانون [١٣] . فقد أطلق لفظ القانون في لغة الفلسفة على النظام الذي يحكم الظواهر الطبيعية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . فهو لفظ يفيد النظام ومعناه أن تسير الأمور على وجه مستمر ومستقر وثابت ٠ فقانون الأخلاق هو الخير ، وقانون المنطق هو الحق ، وقانون العدالة هو الحكم بين الناس بالعدل ، وبهذا نكون قد وجدنا أن لكل شيء قانونه الذي يحكمه [١٤] . ويعد علم القانون جزءًا من الفلسفة ومهمته هي التفصيل إبتداءً من مفهوم هو الصورة (IDEE) فهذه الصورة هي علة الشيء؛ ولذا

فإن صورة القانون هي الحرية ولإدراكها حقاً لابد من إدراك مفهومها وشكلها العيني في الآنية (DASEIN) [١٥] . فعلم القانون ينظر إلى الوقائع على أنها تحقيق لهدف معين يفسر ويسوّغ الصورة، فهو علم فلسفي أي أنه ليس علماً تجريبياً ، وصفياً خالصاً [١٦] .

(المطلب الثاني) :حياة توماس هوبز ومنهجه وفلسفته

الفرع الأول : حياة توماس هوبز .Thomas Hobbes (١٥٨٨-١٦٧٩م)

هوبز فيلسوف يصعب تصنيفه، فلقد كان فيلسوفا تجريبياً مثل (لوك ، وباركلي ، وهيوم) ، ولكنه على خلافهم كان معجباً بالمنهج الرياضي ليس فقط في الرياضيات البحتة ، بل أيضاً في تطبيقاتها[١٧]. ولد في ما لسبري بإنكلترا عام ١٥٨٨م ، لوالد كان قسيساً وبعد تخرجه في اكسفورد حيث أغرم باللغات القديمة والرياضيات عمل في خدمة أسرة كافنديش وكان صديقاً لبيكون وبن جونسون وغيرهم من أعلام الفكر في انكلترا، وقد تلقى دراسته في الرياضة ، والعلوم الطبيعية في باريس فتعرف بجاسندي وديكارت ، وكان هوبز من أشد الناس حماسة في تأييد (الفلسفة الآلية) الجديدة التي كان يذيعها كبلر، وكوبرنيك ، وجاليلو ، وبين عامي ١٦٠٨م-١٦١٠م تنقل بين فرنسا وايطاليا برفقة ابن اللورد كافنديش الذي أصبح فيما بعد ابرل ديفونشيز وعندما عاد إلى انكلترا انشغل بكتابات أدبية ، وترجم كتاب المؤرخ تيوسيديدس عن الحروب البلوبونيزية بين المدن اليونانية إلى الإنكليزية ونشرت الترجمة عام ١٦٢٨م [١٨] .

ويُعدّ هوبز أول الماديين المحدثين ، وأكبر أنصار الحكم المطلق قبيل تفويضه وحدث أنه سافر إلى فرنسا وأقام فيها سنتين (١٦٢٩-١٦٣١)، فعرف فيها (مبادئ أقليدس) وأعجب بالمنهج القياسي ، وعوّل على اصطناعه وعاد إلى القارة سنة ١٦٣٤ ، فقوبل في الأوساط العلمية الباريسية على أنه فيلسوف مذكور ، وكان واحداً من الذين عرضت عليهم (تأملات ديكارت)، وجاءت الصورة الأولى لفلسفته في كتاب (مبادئ القانون الطبيعي والسياسي) دونه سنة ١٦٤٠ وقسمه على ثلاثة أقسام : الأول (في الطبيعة الإنسانية) أو المبادئ الأساسية للسياسة ، والثاني (في الهيئة الاجتماعية) ، والثالث (في المواطن) . أما أشهر مؤلفاته فرسالة عنوانها (في الطبيعة البشرية) ، ثم كتابة المشهور (التنين) لم يصلنا منه من تلك الحقبة سوى ترجمة لتاريخ ثوقيديدس ، ثم نشر كتابه (في الجسم) لقد عاش هوبز في فترة اشتدت فيها المنازعات الداخلية ، والانشقاقات الدينية بل اندلعت فيها حرب أهلية حتى أضعفت السلطان وأشاعت الفوضى، وكان هوبز وثيق الصلة بالبلاط البريطاني حيث عهد إليه بتربية الأمراء منذ سنة ١٦٠٨م فاضطر إلى الفرار إلى باريس عندما تأزم مركز الملكية في انجلترا سنة ١٦٤٠م ، ثم عاد في عهد (كروميل)* حيث عين في سنة ١٩٤٦م ، مربياً لولي العهد ، ولذلك كان من رأيه إنه لا مناص

من الخلاص من آثار الفوضى التي عمت البلاد إلا بتدعيم سلطان الدولة وتأييد نظام الملكية المطلقة [١٩] .

وفي عامي ١٦٥٥م – ١٦٥٨م نشر هوبز القسمين الأول والثاني من مذهبه الفلسفي عن (الجسم – والإنسان) وشغل نفسه حتى نهاية حياته بأعمال أدبية ، فقام بترجمة أعمال هوميروس إلى الانكليزية ، وكتب كتاباً مسهباً عن البرلمان وخاض في جدالات كثيرة منها : واحدة مع برامهول أسقف ديري حول موضوع الحرية والضرورة دافع عن طريقها عن وجهة نظر تقول بالحتمية ، وجادل (وليس) عالم الرياضيات الذي شهر به بسبب أخطائه الرياضية ، واتهمه رجال الدين بالإلحاد ، لكنه خرج من كل ذلك بسلام وعاش شيخوخة مرضية حتى وفاته عام ١٦٧٩م عن واحد وتسعين عاماً [٢٠] .

الفرع الثاني : منهج توماس هوبز وفلسفته

يعتقد هوبز شأنه في ذلك شأن معاصريه (بيكون ، وديكارت)– أن المنهج هو مفتاح الوصول إلى المعرفة ، ولقد كان عقل الإنسان الطبيعي آخذاً في الاضمحلال لافتقاره إلى المنهج الصحيح ورانت عليه غشاوة وأفسدته مذاهب المدارس (في العصور الوسطى) التي يكتنفها الضباب ، والتي تتحدث نتيجة لولائها للتقليد الإرسطي عن الماهيات ، والأرواح وغير ذلك من ألوان الهراء الخرافي الذي يقوي من قبضة الكنيسة الكاثوليكية ويشجع الفتنة ، وعلى هذا لم يكن هوبز يرى الفلسفة مجرد عون على التفكير الواضح فحسب بل تمهيداً ضرورياً للحكومة المعقولة ، ولتفادي الحرب الأهلية تلك الحرب التي تعد من أسوأ الشرور، ومنها تنشأ المذابح والعزلة والافتقار إلى كل شيء بل كان يفهم الفلسفة بمعنى واسع جداً [٢١] .

فكان يرى أنها العلم الذي يمكّننا من معرفة العلة لفهم ظواهر الطبيعة، أو هو معرفة المعلولات بعللها ، والعلل بمعلولاتها والعلم قياسي؛ لأن القياس برهان النتيجة بالرجوع إلى أسبابها، ولما كان الجسم إما طبيعياً وإما صناعياً أي اجتماعياً ، انقسم العلم على طبيعي، يشتمل على المنطق والمبادئ الأولى والرياضيات والطبيعيات ؛ وإلى مدني يشتمل على الأخلاق والسياسة . وكلاهما علم تجريبي موضوعه أجسام ، فيفحص علم الطبيعة عن مفاعيل الحركة الحادثة في ذرات الأجسام ، ويفحص علم الإنسان والسياسة عن الحركة الحادثة في نفوس الناس والباعثة على أفعالهم . ولذا يرى هوبز أن غاية الفلسفة أنها تمكننا من التنبؤ بما سيحدث من نتائج، وبذا نستطيع أن نستغل الفلسفة في حياتنا العملية ولا يعنينا هنا من فلسفة هوبز إلا ما تعلق منها بالقانون وفلسفته [٢٢] .

فالفلسفة إذاً هي تلك المعرفة بالآثار أو بالظواهر كما يدلنا عليه الاستنتاج الصحيح من المعرفة التي تكون لدينا بادئ الأمر عن عللها أو منشئها ، أو هي المعرفة بتلك العلل والمناشئ، كما تدلنا عليها معرفة آثارها بادئ ذي بدء ، وهو إذ يتحدث هذا الحديث يضع في ذهنه منهج الهندسة ، ومنهج جاليلو التحليلي التركيبي الذي كانت تحلل به الظواهر إلى أبسط عناصرها ، ثم يعاد بناؤها من جديد بناء عقلياً وفقا لنموذج معقول [٢٣] . ويرى هوبز أن الهندسة الاقليدية هي المثال للعلم اليقيني ، وهذا ما أكده (ميشيل أو كشوت) إن هوبز أراد أن يكون إقليدس علم السياسة أي أنه يصل فيها إلى يقين الرياضة ومن مسبقاتها ومسلماتها تتبلور نظرية الدولة عنده ، والتي تكتسب اليقين ذاته ؛ ولأن الرياضيات علم البديهيات والمسلمات العقلانية والبرهانية ؛ فإن نظريته للدولة والمؤسسة حَريةٌ أن ترغم كل أحد على الإقتناع بها ، وإذا كانت الهندسة قد صارت في اعتبار هوبز علم العلوم فإن كل الظواهر الطبيعية تعبير ميكانيكي عن الأجسام وحركتها ، وحركة الأجسام المدركة بالحواس تتقابل وتتصادم، فتحدث الظواهر والتكوينات ثم إن هذه التحركات الميكانيكية هي التي تنتج الدول والمجتمعات ، أي أن المبادئ الأولى لكل الأشياء هي الجسم ، أو المادة ، والحركة ، أو تغير المكان : "فكل جزء من الكون جسم ، وما لا يكون جسماً ، لا يكون جزءاً من الكون ، ولأن الكون كل ، فإن ما لا يكون جزءاً منه يكون عدماً" وبهذا يبدأ المرء وفقاً للحالة التركيبية ، أو الهندسية ، للانتقال بقوانين الفيزياء بوجه عام ، ويستنبط منها الانفعالات ؛ أي علل سلوك الأشخاص الأفراد ، ويستنبط من الانفعالات قوانين الحياة الاجتماعية والسياسية . ومع ذلك يصل المرء إلى تعريفات كافية للمبادئ الأولى نفسها عن طريق المنهج التحليلي ، أي تحليل التجربة الحسية [٢٤] .

أقول : إن استعمال العقل في الفلسفة قد أدى في حالة هوبز إلى ما يسمى الآن بالفلسفة التحليلية ، أو محاولة توضيح معنى التصورات ، كما نتج عنه أيضاً ما يعرف بالميتافيزيقا، وهي تعميم مجموعة من التصورات، وهي في حالة هوبز تصورات ميكانيكية في مجالات ليست في العادة من مجالاتها الخاصة، وكان المقصود بهذا الكشف عن الخطة الأساسية التي أُقيم عليها كل ما هو كائن [٢٥] . أي ان الفلسفة او العلم عند هوبز ينتقل بإحدى الطريقتين :

١–بالمنهج التركيبي ، أو "بصورة تركيبية" عن طريق الاستدلال من العلل الأولى والموجدة لكل الأشياء إلى معلولاتها الظاهرة .

٢–بالمنهج التحليلي ، أو "بصورة تحليلية" ، عن طريق الاستدلال من معلومات ظاهرية، أو وقائع ، إلى علل ممكنة لوجودها [٢٦] . وهذا هو المنهج العلمي الفلسفي الذي اتبعه هوبز .

أما في مجال فلسفته السياسية: فقد قدم توماس هوبز هذه الفلسفة بصورة موضوعية في ثلاثة كتب هي: مبادئ القانون (١٦٤٠م)، وفي المواطن (١٦٤٢م)، والتنين (١٦٥١م) فتبدو وكأنها انعكاساً لما عانته انجلترا من حروب أهلية في القرن السابع عشر، فصراع الأهواء والانفعالات كانت أمامه، ولم يكن بحاجة لقراءة كتب التاريخ اليونانية ليتأكد من أن مشكلة العواطف البشرية والسيطرة عليها هي المشكلة السياسية الأولى [٢٧] . وكذلك قد نرى في مثل هذه الفلسفة انعكاساً للعقلية الإنجليزية التي ترى في القوانين الشرط الأساسي الذي بدونه لا يمكن أن تقوم حضارة ، فقد نادى هوبز إلى اخضاع السلطة الدينية للسلطة المدنية ، ودافع عن السلطة المطلقة للحاكم ، وبهذا كانت لفلسفة هوبز السياسية مدلولها الحضاري، إذ إنها تعكس بصورة واضحة تماماً العقلية الغربية في التعاطي مع المشكلات الأخلاقية والسياسية ، وطريقة إيجاد الحلول لها، فإذا كانت الفلسفة الغربية قد مرت بمراحل ثلاث هي المرحلة اللاهوتية ، والمرحلة الفلسفية ، والمرحلة العلمية ، فإن هوبز قد عاش في عصر من التوازن ، عصر انتصار الفلسفة والاستعانة في العلم لتحرير الفرد ، ولهذا كانت الحضارة الغربية هي حضارة كسب حريات مجسدة للفرد، وقد تميزت بتحويلها كل مشكلة أخلاقية إلى مشكلة فيزيائية؛ ليسهل إيجاد الحل لها فإن فلسفة هوبز تعكس تماماً مثل هذه العقلية [٢٨] . ولهذا فإن كل فلسفة هوبز السياسية عبارة عن مرافعات لمصلحة أمن الفرد وسلامته ما فعله هو حساب دقيق من أجل تأمين هذه الغاية، وإن الحدود التي وضعها للسلطة المطلقة كانت حدود أمن الفرد وفي دفاعه المستمر عن الفرد ، ولهذا عكس هوبز المناحي التي اتجهت فيها الفلسفة الغربية في صراعها من أجل انتزاع حقوق مجسدة للأفراد من السلطة [٢٩] .

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن ننظر إلى قصد هوبز على أنه مزدوج :

١-وضع الفلسفة الأخلاقية والسياسية ، لأول مرة على أساس علمي. إذ إنه اعتمد المنهج التحليلي فهو مهم بصفة خاصة بالنسبة للفلسفة السياسية؛ لأن هوبز توقع أن يكون العلم الأخلاقي والمدني الذي وضعه لن تكون لديه القدرة على إقناع الطبيعيين فحسب ، بل أيضًا أي شخص لا يزعم سوى أنه يستدل بصورة كافية على أنه يحكم أسرته الخاصة . وهذا التوقع معقول؛ لأن الوقائع التي يقوم عليها تحليله هي أمور يعرفها كل الأشخاص العاديين عن طريق التجربة . وعلى الرغم من أن تصور هوبز للمنهج العلمي قد أثر على صياغاته ، وتمثله ، وتحليله للتجربة البشرية ، فإنه يشير إلى أنه لا يجب أن ننظر إلى تصوره للعلم ، وإنما إلى فهمه للتجربة العامة التي تسبق ما هو علمي لكي نحدد حقيقة فلسفته السياسية وأهميتها .

٢-المساهمة في تأسيس سلام مدني ومودة ، وفي إعداد البشرية لكي تفي بواجباتها المدنية . وهذان المقصدان : النظري والعملي ، مرتبطان ارتباطاً وثيقاً في ذهن هوبز ، ويوحد هوبز هذا المقصد الأخير؛ أي المقصد المدني أو الحضاري ، بتراث الفلسفة السياسية الذي يرتبط باسم : سقراط ، وأفلاطون ، وأرسطو ، وبلوتارك ، وشيشرون . ومع ذلك أخفق التراث كله ، كما يرى هوبز ، في بحثه عن الحقيقة ، وفي عجزه على أن يقود الناس نحو السلام[٣٠]

(المبحث الثاني)

فلسفة القانون عند توماس هوبز

(المطلب الاول)

مفهوم فلسفة القانون عند توماس هوبز وتعيينه غايته

حاول توماس هوبز دراسة القانون دراسة فلسفية عميقة للسمو به إلى درجة من التجريد والاستقراء المنطقي والتعمق العلمي فوضع مبادئ القانون في عام (١٦٤٠م) ، وكان بمثابة صيغة أولى لمذهبه الفلسفي والسياسي، وقد صدرت شذرتان منه بعنوان (في الطبيعة البشرية) و(في الجسم السياسي) [٣١] . واشتهر هوبز في نظريته عن القانون ، إذ يرى أن القانون هو "مجموعة القواعد التي أمرت بها الدولة كل فرد ، بوساطة الأقوال الكلامية أو الخطية ، أو بوساطة إشارة أخرى كافية صادرة عن الإرادة ، بغية استخدامها بهدف تميز القانون عن الضرر"[٣٢] .

لقد ارتبط القانون ارتباطاً وثيقاً بفكرة وجود قوة ذات سيادة في كل دولة بحيث تكون لهذه القوة سلطة سن القوانين وإلغائها على وفق إرادتها [٣٣]. أي أن القانون هو أمر صاحب السيادة أي أمر الحاكم، وهذا الرأي مهمٍ جداً من الناحية التاريخية ؛ لأنه حاول توضيح الاختلاف في الإجراءات بين القانون المستند إلى التشريع ، والقانون المستند إلى السوابق القضائية [٣٤] . كان هوبز يعني بالقوانين المدنية ، القوانين التي يكون الناس حيالها ملزمين باحترامها ، لأنهم أعضاء في دولة معينة وليس في أي دولة في الواقع ، تعود معرفة القوانين الخاصة إلى المختصين بدراسة قوانين بلدانهم المختلفة ، بينما تعود دراسة القانون المدني بصورة عامة إلى كل فرد [٣٥] .

فقد ميز هوبز بين (القانون الطبيعي)، و(القانون المدني) فهوبز يرى أن القانون الطبيعي هو قانون عن طريق المجاز، ولا يكتسب صفة القانون الحق إلا إذا أمر الحاكم بتنفيذه، وأما القانون المدني فهو القانون الذي تقف وراءه قوة تنفيذية ، ويرى هوبز أنه لا يوجد قانون مدني يتعارض مع القانون الطبيعي؛ لأن القانون الطبيعي يبين المبادئ الصالحة لبناء الدولة ولذلك فإن القانون الطبيعي لايضع قيوداً على السلطة الحاكمة [٣٦] .

إذ إن قانون الطبيعة، والقانون المدني يتضمن الواحد منهما الآخر ذلك لأن قوانين الطبيعة التي تتألف من الإنصاف، والعدالة، والعرفإن بالجميل تعتمد عليها في حالة الطبيعة هذه القوانين ليست بقوانين بالمعنى الدقيق بل هي خصائص وكيفيات تدفع الناس إلى السلام والطاعة، أما عندما تقوم الدولة وينشأ التنظيم السياسي فإنها تتحول إلى قوانين فعلية تصبح أوامر للدولة وقوانين مدنية تلزم السلطة العامة للناس باتباعها وطاعتها [٣٧] .

لقد حاول هوبز التطرق إلى طبيعة القانون وتحديده ، عن طريق اتباعه إسلوباً هندسياً: فتحديده للقانون يصف آلية ولادته وخصائصه، فالقانون أمر (ليس بمشورة) يرتب الطاعة ، وهو ثمرة الإرادة السيادية ، فهو يهدف إلى التمييز بين العدل والظلم – والعدل هو ما يطابق القانون[٣٨]. ولهذا وضح هوبز بعض المصطلحات ، والمبادئ القانونية العامة مثل : العدالة ، والظلم يعرفه هوبز عن طريق ألفاظ قانونية . أي ألفاظ عملية أي أنه يجب على كل واحد من الرعية أن ينظر إلى كل أفعال السلطة صاحبة السيادة على أنها أفعاله الخاصة، وإلى كل تشريع عن طريق صاحب السيادة على أنه تشريعه الذاتي الخاص [٣٩] .

إن تعاليم هوبز السياسية، أي قوانين الطبيعة تظل مجرد مشورة حتى يأمر بها صاحب سيادة مدني، ولا يمتلك العرف في ذاته قوة لأن يخلق القوانين ، فالقانون العرفي يستمد سلطته من الرضا الضمني لصاحب السيادة الموجود ، ويفترض بأن القانون العام، وقانون الإنصاف يجب أن يوجههما معيار العقل الصحيح ، وهو معيار لأنه ينظر إليه على أنه مستقل وفوق كل سلطة سياسية يمكن أن يستعمل ، في كبح جماح الأفعال غير المعقولة لكل السلطات المدنية[٤٠].

وقد عبر هوبز في كتاب (الليفياثان)* (LEVIATHAN) . عن فلسفته السياسية هذه من منطلق إن الخوف من الموت وحده الذي يدفعنا لتشكيل المجتمع ، ومن دون مجتمع لا يوجد قانون ، ولا نظام ولأنهما ضروريان للعيش والازدهار ، يجب أن نمكن السلطة المركزية من المجتمع؛ لأن الحكم المطلق هو الضمان الوحيد للأمن والحرية مهما كانت صفته، لكنه لا يأخذ شرعيته إلا من هذه الصفة لا من سلطة إلهية مزعومة [٤١] .

ولذا يرى هوبز القانون من منظور الإرادة، أما المشورة فإنها تقوم على مسوغات مستمدة من المنفعة التي يتم الحصول عليها عن طريق الشخص الذي يستشار ، بَيدَ أن القانون الوضعي أمراً وليس مشورة ، ويتوقع أن يطاع الأمر لأنه يعبر عن إرادة الشخص الذي يأمر، ولأن موضوع إرادة كل شخص خير بالنسبة له، فإن كل أمر يهدف إلى خير الشخص الذي يأمر[٤٢] . فالقانون إذاً عند هوبز ليس مجرد نصيحة بل هو أمر، وهو ليس أمراً من أي شخص إلى أي شخص آخر، بل هو أمر من شخص مسلم له بالطاعة إلى آخر عليه واجب الطاعة[٤٣].

أي أن القانون أمر موجه إلى الشخص الذي يكون مجبراً فيما مضى على أن يطيع. وهذا هو القانون المدني الذي تصدره الدولة أي صاحب السيادة أي أنها تلك القواعد التي تأمر بها الدولة كل الرعية عن طريق علامة كافية من إرادتها ويجب أن يستعملها الرعايا للتميز بين الصواب والخطأ .

ويؤكد هوبز عند تصوره لحالة الطبيعة ان الإنسان الأول كان أنانياً حقوداً لاتهمه إلا مصالحه الخاصة، ولما كانت هذه الصفات عامة ومشتركة عند كل الأفراد كان لا بدَّ أن تثور فيهم دواعي المنافسة [٤٤]. وبهذا فقد اتجه هوبز إلى البحث عن القواعد التي تسيطر على تصرفات الإنسان؛ لذا كان يعتقد أن الإنسان تمتلكه غريزة المحافظة على حياته وغريزة البقاء هذه تجعل الإنسان يبحث عن الوسائل التي تكفل له الأمن ومن أجل ذلك يلجأ إلى وسائل القوة لأن الإنسان لا يستطيع أن يحقق الأمن لنفسه إلا إذا كان قوياً [٤٥] .

ولهذا السبب أخذ هوبز يبحث عن الشروط العقلية التي ينبغي توافرها لكي يتحقق السلام ويقدم المجتمع المنظم المستقر فرأى أن أهم الشروط هو قيام سلطة عامة يهابها الجميع أو التمكين لسلطان الدولة بحيث تفرض العقاب الصارم على كل من يخرج على النظام ويهدد أمن الآخرين، فإذا لم تكن هناك هذه السلطة تحول المجتمع إلى حالة الفوضى والعداء (وحرب الكل ضد الكل)، وهذه الفوضى الضاربة التي يصل إليها الناس في مثل هذه الحالة يسميها هوبز بـ (الوضع الطبيعي)، أو (حالة الطبيعة) الذي تغيب فيه السلطة وينعدم فيه القانون، ويلجأ فيه كل فرد إلى الدفاع عن نفسه بوسائله الخاصة معتمداً على قدراته وإمكاناته وملكاته التي يعدها هوبز (أعدل الأشياء قسمة بين الناس) [٤٦] .

ويرى هوبز أنه ليس هناك لجوء إلى العدالة في الحالة الطبيعية، إذ لا يمكن أن يكون هناك شيء ظالم لأن العدالة والظلم لا يكونان كذلك إلا عن طريق وجود قانون سابق، ولا وجود لقانون خارج المجتمع المدني [٤٧] . فينبغي على القانون أن يلازم الناس بتنفيذ ما يعقدونه من مواثيق وعهود؛ لأنها إذا لم يتم المحافظة عليها فسوف تختفي العدالة، ولذا فالقانون يحتم قيام سلطة عليا للإشراف على تنفيذ العهود والمواثيق التي اتفق الناس فيما بينهم على عقدها[٤٨].

ولقد فسر هوبز الفهم التقليدي للقانون العام بطريقة تجعل اللجوء إلى أي سلطة أعلى من صاحب السيادة المدني مستحيلاً ، إنه يتفق مع المحامين في أن القانون لايمكن أن يكون على الإطلاق ضد العقل ، ولكنه يتساءل : عقل من ويرد بأنه ليس عقل الباحثين أو الحكماء أو القضاة التابعين ، وإنما عقل الشخص الصناعي أي الدولة ، ولا يميز هوبز في مناقشته للقانون العام عقل الدولة عن إرادتها ، ففي كل قرار عادل يرجع القاضي إلى العقل الذي يدفع صاحب

السيادة الحاكم؛ لأن يوافق على القانون الذي يحكم الحالة قيد النظر ، لأن القاضي لا يعود إلى الأسباب التي تؤثر في صاحب السيادة الذي في ضله ينتشر القانون الذي نتحدث عنه أول مرة[٤٩].

ويُشترط هوبز أن تكون القوانين معلنة؛ إذ ليس للإنسان أن يكون ملزماً بقانون لا يعلمه متى كان الوصول إلى معرفته بالغ الصعوبة؛ ولهذا فقد كان الرومان يعلقون القوانين في أماكن ظاهرة؛ ليتسنى لجميع المواطنين معرفتها، ولكن الأمر مختلف في حالة القانون الطبيعي ، ولهذا فإن هوبز يرى أنه لا يشترط الإعلان عنه بطريقة واضحة؛ لأن قدرة الإنسان على الإدراك العقلي والتميز السليم هي وحدها المطلوبة [٥٠] .

وواضح أن (هوبز) ، يجعل من استتباب الأمن ، والاستقرار الشرط الضروري والأساسي للحياة الاجتماعية ، والمدنية، وإذا كان هذا القانون الأول والأساسي للطبيعة يأمر بأن ينشد السلام فإن هوبز يقوم باستنباط بقية قوانين الطبيعة من هذا القانون الأساس الذي يعده الغاية الكبرى للإنسان، بل إنه جعل الفرد يتنازل عن الكثير من حقوقه مقابل حق البقاء من أجل أن يعيش بسلام وطمأنينة حتى يحين الأجل الذي تقرره الطبيعة عادة لأفراد البشر ليفارقوا الحياة[٥١].

وقد ذهب هوبز إلى أنه لا عذر لمن يجهل قانون الطبيعة ، إذ يرى هوبز أن الجهل على ثلاثة أنواع: النوع الأول: جهل بالقانون ، والنوع الثاني: جهل بالسلطة ، وأما النوع الثالث: فهو جهل بالعقوبة . ويرى هوبز أن كل إنسان وصل إلى القدرة على استعمال العقل ينبغي عليه ألّا يفعل بالآخرين ما لا يود أن يفعلوه به ، ومن ثم في أي مكان يوجد فيه الإنسان فإنه يرتكب جريمة إذا ما انتهك هذا القانون، وإن كان الجهل بالقانون المدني سوف يعذر صاحبه إن كان في بلاد غريبة حتى يتم إعلامه به وحتى ذلك الحين لا يكون القانون المدني ملزماً [٥٢] . ويرى هوبز أن الغاية الأساسية من القانون هي :

١. أن ينشد السلام، إذ يرى أن فكرة العقل أو القاعدة العامة هي: ينبغي على كل إنسان أن يسعى جاهداً لتحقيق السلام، وعندما لا يتمكن من بلوغه فمن حقه أن يستعمل كل ما تقدمه له الحرب من عون ومزايا فالقسم الأول من هذه القاعدة يعبر عن القانون الأساسي للطبيعة وهو أن ينشد السلام .

٢. أما القسم الثاني فهو يعبر عن مجمل حق الطبيعة، وهو أن ندافع عن أنفسنا بكل ما نستطيع من وسائل [٥٣] .

ويرى هوبز أن كل قوانين الطبيعة ، وكل الواجبات الاجتماعية ، والسياسية ، أو الالتزامات ، مستمدة من حق الطبيعة وتخضع له ، أي من حق الفرد في المحافظة على ذاته وإلى الحد الذي

ترى به الليبرالية الحديثة أن كل الالتزامات الاجتماعية ، والسياسية مستمدة من الحقوق الفردية للإنسان [٥٤] . وأخيراً يعتقد هوبز أنه لابد أن تكون هناك مساواة أمام القانون ، وعقوبات صارمة ضد القضاة الفاسدين ، ووصول سهل إلى محاكم الاستئناف ، ولا بد أن يكون أمن الناس القانون الأسمى، ولا بد أن يفهم الأمن على أنه يشمل كل متع الحياة ولذاتها التي يستطيع الإنسان أن يحصل عليها بصورة قانونية مشروعة ودون أن يضر الدولة [٥٥] .

(المطلب الثاني)

فلسفة القانون الطبيعي عند (توماس هوبز)

لقد تأثر هوبز بما كان يقال عن قوانين الطبيعة في عصره، ومن الأقوال التي شاعت في ذلك العصر أن الناس قد توصلوا بطبيعتهم ومن دون الاسترشاد من أي مصدر إلى قوانين تحرم إتيان الفعل الضار ، وتمنع الآباء من السلطة على الأبناء ، وتلزم الزوجات بالدفاع عن أزواجهن ، وتوجب على كل فرد أن يتقيّد بالعهود ويحترم المواثيق من دون ضغط أو إكراه[٥٦].

ولهذا يرى هوبز أنّ القانون الطبيعي فكرة أو قاعدة عامة يكتشفها العقل؛ ليمنع بها المرء من أن يعمل ما فيه دمار لحياته، أو ما ينتزع وسائل المحافظة على الحياة [٥٧] . فأهم خاصية لقوانين الطبيعة أنها عقلية، فليست قوانين الطبيعة مجرد اتفاق بين الناس بل هي إملاء من العقل أو يوحى بها العقل لأنها من اكتشافه ، وقانون الطبيعة فكرة أو قاعدة عامة يكتشفها العقل وما يضاد العقل يضاد قوانين الطبيعة [٥٨] . فالعقل السليم هو الذي يملي قانون الطبيعة من أجل المحافظة على الذات؛ لأن العقل السليم يعلم الأشياء التي يجب عملها [٥٩] .

لقد وضح هوبز بعناية كبرى وتفصيل على خلاف ميكيافلي نظريته عن القانون الطبيعي عن فكرة كمال الإنسان فقد حاول أن يستنبط القانون الطبيعي مما هو أكثر قوة في معظم الناس فمعظم الوقت تكون الانفعالات أي علل سلوك الأشخاص (الأفراد) ويستنبط من الانفعالات قوانين الحياة الاجتماعية والسياسية [٦٠] . ويذهب هوبز إلى أن العيب الجوهري في قوانين الطبيعة أو أوامر العقل هو أنها تلزم الناس في ضمائرهم فقط في حين أن أفعال الناس وإرادتهم لا تتعدد عن طريق الضمير أو العقل وإنما عن طريق الخوف من العقوبة والأمل في الجزاء ، لذا يرى هوبز أن المطلوب هو تأسيس الشروط التي تجعل الأمان في طاعة قوانين الطبيعة وإلا فإن المرء الذي يطيع هذه القوانين لا يفعل شيئًا سوى أن يضع نفسه تحت رحمة أولئك الذين لا يطيعونها [٦١] .

ويرى هوبز أنه ينبغي على كل إنسان التسليم بأن الطبيعة قد جعلت المساواة بين الناس مسالة أساسية وانتهاك هذا القانون هو ما نسميه بالزهو، وقد أكد الكتاب المقدس هذا فإنه يرى أنه لأجل

أن تكونوا أبناء أبيكم الذي في السماوات فإنه يشرق شمسه على الأشرآر والصالحين ويمطر على الأبرار والظالمين [٦٢] . وأن المحافظة على الذات هي مجمل الحقوق الطبيعية، فمن حق كل إنسان أن يدافع عن نفسه بكل الطرق وبشتى الوسائل الممكنة، وليس ثمة قانون يجبر الإنسان على أن يتخلى عن المحافظة على حياته فالحق الطبيعي الذي يسبق جميع القوانين الأحرى هو حق الإنسان في المحافظة على نفسه [٦٣] . وذهب كذلك إلى أنه ليس ثمة تناقض بين قوانين الطبيعة ، والقوانين الوضعية لأنها مثلها تستهدف تأييد قيام الدولة لحفظ السلام ، والأمن ، وكفالة الحياة الطبيعية [٦٤] . ومع أن توماس هوبز يسمح للسلطان أن يخضع للقانون الطبيعي ، أو القانون الإلهي إلا أنه يبطل هذا المبدأ حين يعطي السلطان الحق النهائي ليحدد ما يمليه العقل وما يمكن اعتباره مقتضى القانون الطبيعي ، وبالمثل فإنه يعطي السلطان السلطة والمرجعية الأخيرة فيما يتعلق بالقانون الإلهي أيضاً [٦٥] . ويرى هوبز لو أن شخصاً وضع فيه الناس ثقتهم ليحكم بين إنسان وإنسان فإن أحد قوانين الطبيعة يحكم عليه بأن يلتزم في أحكامه مبادئ العدل والمساواة ، وذلك لأن الإنسان لو شعر أنه ظلم، وإن القضاء لم يكن عادلاً فإنه ينتهي على أن الخصومات بين الناس لايمكن أن تحسم إلا بوساطة الحرب [٦٦] .

فالقانون الطبيعي يوصينا بالحلم وينهي عن الانتقام ويأمر بالعدل والاعتدال وجميع ذلك قوانين مستنبطة لا من غريزة خلقية ما ، ولا من قبول عام وإنما من العقل الرشيد الذي يتحرى عن وسائل البقاء، وهذه القوانين ثابتة لا تتحول ولا تتبدل لأنها نتائج مستنتجة بالاستدلال [٦٧]. كما لا يمكن حماية القانون الطبيعي إلا إذا خضع الجميع لقوة مدنية تكون ضامنة للسلام وحامية للقانون، وبهذا تكون القوة في خدمة العقود [٦٨] . وبهذا يمكن تلخيص نظرية القانون الطبيعي عند هوبز في هذه الجملة أو القانون العام بأنه (لا تعامل الناس بما لا تحب أن يعاملوك به) [٦٩] .

(المطلب الثالث)

فلسفة القانون الأخلاقي عند (توماس هوبز)

إن فلسفة هوبز القانونية والسياسية مرتبطة بمفهومه عن الإنسان، ومشكلة الخير والشر، أي أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمشكلة الأخلاقية ، ولقد حول هوبز هذه المعضلة إلى معادلة فيزيائية حين عدّ الإنسان آلة طبيعية تتحرك ، وحاول أن يوضح أن أهم ما تقصد إليه هذه الحركة هي الديمومة والاستمرارية ، فالإنسان في المجتمع البربري آلة تتحرك، والإنسان في المجتمع المتحضر آلة طبيعية تتحرك أيضاً ، والفرق بين الحركتين ليس فرقاً أخلاقياً بل هو فرق بين ما ينتج عن كل من الحركتين [٧٠] .

بيد أن الطبيعة الإنسانية تشمل على العقل إلى جانب الهوى ؛ والعقل المستقيم يحمل الناس على التماس وسائل لحفظ بقائهم أفضل من التي يتوسل بها الفرد الذي يجاهد وحده . هم يسكتشفون أن البلية عامة ، وأنه يمكن ملاقاتها بوسائل عامة ، فتنبت أول القواعد الخلقية وأهمها، وهي يجب طلب السلم ، فإن لم نفلح في تحقيقه وجب الاتجاه إلى الحرب . وشرط السلم أن يتنازل كل فرد عن حقه المطلق في حال الطبيعة ، فينزل الأفراد عن صراحة أو ضمناً إلى سلطة مركزية ، قد تكون فرداً وقد تكون هيئة تجمع بين يديها جميع الحقوق ، وتعمل لخير الشعب ، فتحل الحياة السياسية محل حال الطبيعة [٧١] . يرى هوبز في فلسفته القانونية أن المفاهيم ، والفضائل الأخلاقية لا وجود لها إلا مع المجتمع، فوجود الحياة الاجتماعية المنظمة شرط منطقي لظهور الأخلاق، فهو يرى أنه كلما قل تنظيم حياة الناس وقل أمنهم التزموا بقواعد ضيقة وحشية أنانية، فهو إذن يبحث عن الشروط العقلية الضرورية الواجب توافرها لقيام الأخلاق [٧٢] .

فإذا كان سريرة الإنسان قائمة على غريزة حب البقاء ، وكانت هذه الغريزة زيادة على الحياة الإنسانية كالحركة فضلا عن الطبيعة . من الخطأ الاعتقاد بغريزة اجتماعية تحمل الإنسان على الاجتماع والتعاون ، وإنما الأصل أو (حال الطبيعة) أن الإنسان ذئب للإنسان ، وأن الكل في حرب ضد الكل ، وأن الحاجة واستشعار القوة يحملان الفرد على الاستئثار بأكثر ما يستطيع الظفر به من خيرات الأرض ، وإن أعوزته القوة لجأ الى الحيلة . يشهد بذلك ما نعلمه عن أجدادنا البراربرة وعن المتوحشين ، وما نتخذه جميعاً من تدابير الحيطة وأساليب العدوان ، وما نراه في علاقات الدول بعضها ببعض ؛ وغاية ما تصنعه الحضارة أن تحجب العدوان بستار الأدب وأن تستبدل بالعنف المادي النميمة والافتراء والانتقام في حدود القانون[٧٣]

ولقد ذهب هوبز صراحة إلى نسبية الأخلاق ونسبية الخير والشر، فليس ثمة خير مطلق أو شر مطلق ما دام خيرنا يرتبط في نظرنا دائماً بما هو نافع لنا ، وشرنا يرتبط في نظرنا بما هو ضار لنا، وهذا يتكفل بتحديد القاعدة التي ينبغي أن يسير سلوك الإنسان بمقتضاها ، فالإنسان أناني بطبعه ، نافر بفطرته من الاجتماع بغيره ، متطلع إلى طلب الأمان ويهدف بتصرفاته إلى حفظ حياته وتحقيق لذاته ، هذه هي حياته الواقعية، وفي الوقت نفسه ما ينبغي أن تكون عليه حياته [٧٤] .

فالخوف من الموت ، والرغبة في الراحة وأمل الحصول عليها عن طريق اجتهاد الإنسان يحثان الناس على السلام ، ويفترض العقل الذي يعمل إلى جانب انفعال الخوف والرغبة والأمل، قواعد العيش السلمي، وعندما نقارن هذه الانفعالات بالعلل الطبيعية العظيمة الثلاث للعداء البشري ، فإننا نرى أن الخوف من الموت ، والرغبة في الراحة توجد بين الميول نحو السلام وبين علل

العداء ، أما الغرور أو الرغبة في المجد فهي غائبة عن المجموعة السابقة ، وبالتالي فإن مهمة العقل هي أن يخترع وسائل توجيه الخوف من الموت من جديد ، وتقويته ، وتوجيه الرغبة في الراحة وتقويتها ، لكي يقهر ويبطل الآثار المدمرة للرغبة في المجد ، أو الزهو، ونصبح عن طريق فهم الطبيعة البشرية بصورة آلية قادرين على أن نغيرها ونتغلب عليها في النهاية ، ويبدو إن هوبز يأمل ذلك ، ويسمى هوبز قواعد العقل هذه بقوانين الطبيعة ، وبالقانون الأخلاقي ، وأحياناً بإملاءات العقل [٧٥] . فقد أورد المشكلة الأخلاقية بتعابير فيزيائية، وهذا من أهم الميزات التي طبعت الحضارة الغربية، أعني تحويلها كل مشكلة أخلاقية أو سياسية إلى مشكلة فيزيائية ، أي تحويلها إلى ميزان قوى تتجاذب .

فالقانون الخلقي الطبيعي إرادة الله ليوهبنا العقل المستقيم، وليس يكفي طاعة القواعد ظاهراً بل يجب أيضاً إطاعتها لذاتها والتشبع بها، فإن القانون الخلقي يقيد الإنسان أمام ضميره، وكل هذا معقول، ولكن هوبز لا يصل إليه إلا بالعدول عن الطبيعة الحسية إلى العقل المستقيم . وليس يكفي طاعة القواعد ظاهراً . بل يجب أيضاً طاعتها لذاتها والتشبع بها ، فإن القانون الخلقي يقيد الإنسان أمام ضميره . وكل هذا معقول ، ولكن هوبز لا يصل إليه إلا بالعدول عن الطبيعة الحسية إلى العقل المستقيم ، وليس العقل مما يعترف به المذهب المادي كقوة خاصة لها قيمة خاصة [٧٦].

إن كل قوانين الطبيعية ، وكل الواجبات الاجتماعية والسياسية ، أو الالتزامات ، مستمدة من حق الطبيعة وتخضع له ، أي من حق الفرد في المحافظة على ذاته ، وإلى الحد الذي ترى به الليبرالية الحديثة أن كل الالتزامات الاجتماعية والسياسية مستمدة من الحقوق الفردية للإنسان، وتكون في خدمتها ، فإنه قد يُنظر إلى هوبز على أنه مؤسس الليبرالية الحديثة إنه يمكن أن نتوقع أن القواعد الاجتماعية ، والأخلاقية ، والسياسية ، والمؤسسات التي تكون في خدمة الحقوق الفردية أكثر فاعلية من التخطيطات اليوتوبية لدى (إفلاطون)* ، لأن الحقوق الفردية نفسها مستمدة من انفعالات الناس الأنانية والأكثر قوة ، ومن رغباتهم الرغبة في حياة مريحة ، والخوف من الموت العنيف ، الانفعال الذي يقوم أساساً على حق المحافظة على الذات ، وهو أكثر الإنفعالات قوة ، لأنه الخوف مما هو أسوء من الكل ، ولأن الحقوق تؤيدها الانفعالات ، فإنها يمكن أن تكون بمعنى ما مفروضة ذاتياً ، وعندما تصبح أسس النظريات التقليدية عن الكبح الأخلاقي والإزدراء للأنانية كاذبة ، فإن الطريق ينفتح أمام إقرار جديد ، أو تسويغ للأنانية البشرية [٧٧] . ويذهب هوبز إلى أن قوانين الطبيعة هي مبادئ الحكمة ، والأخلاق الاجتماعية

في آن واحد، ولذا فإن خواص القوانين الطبيعية هي قوانين أخلاقية [٧٨] . ولذا فإن هناك مستويات تعمل فيها قوانين الطبيعة :

المستوى الأول : هو المستوى الأخلاقي الداخلي (الضمير)، ولا يأخذ بها القضاء لأنه لا يتهم ولا يعاقب إلا الفعل الخارجي الذي يظهر أمامه بوضوح .

أما المستوى الثاني : الذي تتحول فيه قوانين الطبيعة إلى قوانين مدنية أي القوانين الخلقية التي تستمد منها هذه القوانين أسسها ومبادئها [٧٩] .

فالإلزام عند هوبز ليس من وضع السلطة الحاكمة عندما تصدر أوامرها مدعومة بالتهديد بالعقاب بل أن الإلزام الخلقي الذي يلزمنا بطاعة القانون الطبيعي سابق على وجود المشرع وعلى وجود المجتمع المدني نفسه [٨٠] . ولهذا فإن هوبز يرى أن قوانين الطبيعة هي قوانين إلهية، فالقانون نفسه الذي نقول عنه: إنه طبيعي هو أيضاً أخلاقي وهو أيضاً إلهي ، ذلك لأن العقل هو قانون الطبيعة هو نفسه هبة من الله لكل إنسان حتى يحكم به على أفعاله ويسيطر على تصرفاته [٨١].

وأخيراً فقد دعا هوبز إلى الانفصال بين الأخلاق ، والسياسة الذي بدأ (مكيافلي)* في تحديد المجال الخاص بكل منهما فالأخلاق تختص بسلوك الفرد ومرجعها إلى ضميره ، أما القانون فهو لا يهتم إلا بسلوكه الخارجي، ولذا فإن مجال السياسة أو القانون هو المنفعة أو المصلحة أو المحافظة على حياة المواطنين [٨٢] .

(المبحث الثالث)

فلسفة السياسة عند توماس هوبز

(المطلب الاول)

مفهوم الدولة عند (توماس هوبز)

ما كان كتاب (اللفياثان) هو كتاب هوبز الوحيد في الشأن السياسي والعام ، لكنه صار أشهر كتبه ، وأحد أشهر الكتب في مسألة السلطة والدولة في القرون الأخيرة بعد أمير ماكيافيللي، وما كان هدف هوبز في الكتاب النظر في أحوال السلطة والحكم في انكلترا وفرنسا في ذلك العصر وحسب ، بل كان يريد دراسة أفضل السبل لتأسيس الدولة والشرعية على أساس فلسفي متين ، وما كان هوبز أول الكاتبين في هذا الشأن ولا آخرهم ، بيد أن الأوضاع السياسية السيئة في إنكلترا في زمنه تثبت الحاجة إلى تأملات جديدة في كيفية تحقيق الاستقرار السياسي ، فقد استشرى الصراع بين التاج والبرلمان منذ اعتلاء جاكوب الأول (١٦٠٣م-١٦٢٥م) العرش ، ثم

انفجر في صورة حرب أهلية في زمن ابنه شارل الأول ، وقد دفع ذلك هوبز وآخرين للبحث في سبل إنهاء هذا الصراع المهلك ، وتثبيت استقرار سياسي على أسس أكثر صلابة [٨٣] .

ينطلق هوبز من الاعتقاد بأن الانسان فاسد بطبعه . فلأنسان ، برأيه ، "ذئب للإنسان" . والمجتمع غير المنظم هو غابة ، يسودها حق الأقوى ، أي "قانون الذئاب" فالناس المشتتون في الحالة الطبيعية ، هم "قوى تحركها الرغبة التي لا يحدها شيء – هم أحرار تماماً وكلياً – سوى العجز المادي الذي يمكنهم أن يصابوا به وهم يسعون لا شباع رغبتهم . وفي هذا المقام بالذات – الذي يستبعد كل فكرة تكيف اجتماعي (مقيد) وتوافق مع البيئة – يشعر الانسان من حيث هو آلة حسية ، بمشاعر يسودها الحسد والخوف ... إذن ، إذا كان النظام الطبيعي –النظام الآلي– هو "قانون الذئاب" ، سيترتب عليه أن تكون الحالة الطبيعية ، في آن واحد وتناقضياً ، حرية تامة ورعباً دائماً : إنها حالة لا تحتمل . فرغبة القوة ورغبة الحياة بسلام تتناقضان . لذلك يجب ، من اجل حماية الانسان من عيوبه بالذات ، تنظيم المجتمع ، الذي هو مجبر على العيش فيه . ويتم ذلك ببناء سلطة عليا قوية ، قادرة على فرض النظام الذي يزيل العنف الطبيعي ويحل محله السلم الاجتماعي [٨٤] .

فالسبب النهائي والغاية وهدف البشر التواقين بطبيعتهم إلى الحرية وممارسة السلطة على الآخرين عن طريق فرض قيد على أنفسهم والذي يجعلهم يعيشون في إطار الدولة يكمن في التحسب لما يضمن المحافظة على أنفسهم وتحقيق المزيد من الرضا في الحياة وبعبارات أخرى يكمن هدفهم في الخروج من حالة الحرب البائسة هذه التي هي نتيجة ضرورية للأهواء الطبيعية التي تسير البشر ، عند انتفاء قوة فعلية تنظم حياتهم ، وتجعلهم يحترمون تنفيذ تعهداتهم التعاقدية خوفاً من العقوبة ، كاحترام قوانين الطبيعة [٨٥] .

لقد ظهرت نزعة هوبز المادية ظهوراً جلياً في نظريته السياسية لكي يخرج الإنسان بواسطتها من حالة الطبيعة إلى بناء (الدولة)* ، فالدولة عند هوبز هي (صناعة بشرية) خالصة وهي ضرورية لوجود الفرد ، وبقائه وسلامة الشعب بما تفرضه من نظم وقواعد وقوانين وما ينشأ عنها من عادات وتقاليد ، لابد للمواطن أن يلتزم بها ولو انعدمت هذه النظم ، والقواعد ، والقوانين ، والعادات ، والتقاليد في أي مجتمع لكان معنى ذلك أنك تتخيل حذف (الوضع الصناعي) الذي خلقه الإنسان ليحل محله (الوضع الطبيعي) الذي هو حالة الفوضى [٨٦] .

إن هذه القناعات الهوبزية لا تظهر بوضوح في اللفياثان ، لكنها تظهر في الجزئيين الفلسفيين السابقين : الجسم ، والإنسان، وهو عندما كان يكتب اللفياثان ، كان يضع ذلك كله في اعتباره فمن العالم الطبيعي وتحركات أجسامه ، تحدث ميكانيكياً التحركات الإنسانية المنتجة بالضرورة

للدولة والمجتمع، إن حرب الجميع على الجميع هي الحالة الطبيعية، وهذا هو الأمر السابق على الدولة فالإنسان الطبيعي تحركه دوافع الرغبة والطموح والتفوق على الآخرين، فيلجأ للعنف والقتل لإرضاء رغباته وغرائزه وإذا قيل له: هل هذه فرضية أم واقع ؟ . يجيب ببساطة: إنها الحالة الطبيعية ، ألا ترون أنه حتى في مرحلة الدولة ، فإن كل كيانٍ يتربص بالآخر ، وتحركه نحو الاصطدام به دوافع الشراهة والخوف والطموح وحب الاستيلاء [٨٧] .

وهذه هي أهم جوانب فلسفته إذ يرى أن الدولة إنما تتألف من مجموعة من الأفراد اجتمع بعضها إلى بعض، فكان من اجتماعها الدولة [٨٨] . فحاول (هوبز) أن يعمم المنهج التحليلي – التركيبي (Methodas Resolutiva Compositiva) لا في دراسة العالم الفيزيقي فحسب بل وفي دراسة الفلسفة المدنية (Civil Philosophy) أيضا، فعندما رأى هوبز اضطراب المجتمع المدني في انجلترا وأراد أن يصل إلى أسباب الفتن والحروب الأهلية العارمة أنذاك قام بـ (تحليل) الدولة إلى عناصرها الأولى، فكانت (الأفراد)، ثم حلل (الأفراد) إلى أبسط عناصره ، فتساءل عن العناصر التي يتألف منها هذا الفرد (الآلة)، وهو يشبه عمله بما يقوم به (الساعاتي) من فك الساعة إلى أصغر أجزائها؛ ليقف على عملها بدقه، وهكذا بدأ دراسته للدولة بموضوعات قد تبدو غريبة عن طريق كتابه (اللوياثان) كالإحساس ، والمخيلة ، وترابط الخيال ، وعن اللغة ، والعقل وغيرها، وهي كلها أمور تخص الفرد إلا أنها في الحقيقة دراسة للمجتمع، وقد وصل إليها نتيجة لتطبيق المنهج التحليلي الذي يرد الموضوع المراد دراسته إلى أبسط أجزائه [٨٩].

فالدولة عند هوبز هي كل شيء فلا دين إلا ما ترضاه الحكومة ، ولا حقيقة إلا ما ينادي به السلطان، ولا تقاس قيم الأعمال إلا بشيء واحد هو قانون الدولة الذي يفرضه الملك فرضاً[٩٠].

ويرى أن الفرق بين الدول يكمن في الفرق بين الحكام المطلقين أو الشخص الذي يمثل جميع أفراد المجموعة وكلاً منهم . وطالما أن السلطة المطلقة هي إما في يد شخصٍ وإما في مجموعةٍ مؤلفة من أكثر من شخص ، ففي هذه المجموعة ، يحق للجميع ، أو يحق لبعض المميزين عن غيرهم دخولها ، لذلك من الأكيد أن الدولة هي على ثلاثة أنواع في الواقع يجب على الممثل أن يكون بالضرورة شخصاً أو أكثر ، وإن كانوا عدة أشخاص ، فتكون مجموعة تضم الجميع ، أو تضم قسماً من الأشخاص عندما يكون الممثل شخصاً واحداً تكون الدولة على شكل نظام ملكي ؛ وعندما تكون المجموعة هي مجموعة كل الذين أرادوا التجمع ، تكون الدولة على شكل ديمقراطية أو دولة شعبية ؛ وعندما تكون المجموعة مجموعة قسمٍ دون سواه ، تسمى الدولة بالدولة الارستقراطية، ولن يتوافر نوع آخر من الدول لأن أي نوع ، أو بعض الأنواع ، أو كلها ، ينبغي أن تتمتع بالسلطة المطلقة بأكملها [٩١] .

إن هذا التمييز في أشكال الدول ليس كما يقول هوبز بنفسه ، تمييزاً في السلطة المطلقة، فالسلطة المطلقة ليست واحدة في الممارسة فحسب ، بل هي واحدة في مفهومها لذلك لا يوجد نظام مختلط ، هذه المقاربة حول جوهر السلطة المطلقة هي مقاربة (جان بودان)* إذ كان يعد السلطة المطلقة قد تتوفر في شخص واحد في الجميع أو في بعضهم ، بمعنى أنه كان أول من وضع الصيغة الحديثة حول الديمقراطية أو الدولة الشعبية ، ولئن كان هوبز هنا يستعيد تمييز بودان ؛ فهو مجدد في نقطتين أساسيتين : بداية ، الحاكم المطلق ممثل ، ومن ثم ، تؤسس الدولة على أساس اتفاقية بين الأفراد [٩٢] .

ووفق القانون الطبيعي فالحاكم سواءً أكان ملكاً منفرداً أو مجموعة ارستقراطية، أو هو منتخب ديمقراطياً يملك سلطة شاملة باعتباره أو باعتبارهم بمجموعهم يمثلون الدولة ، فالحاكم أو الملك ملتزم أو مسؤول تجاه القانون الطبيعي وتجاه الله وحسب ، وإذا خطر لأحد أن يتذمر من هذه السلطة المطلقة ، يكون عليه أن يتذكر الحالة الطبيعية المقيتة، والتي يكون فيها الفرد مهدداً بالموت دائماً ، وعائشاً وسط النهب والسلب ، إن واجب الحاكم هو حماية الحياة الإنسانية ، وهذا هو أساس شرعيته ، على أن لا يضعف ذلك بأي ذريعة مثل القول: إن الحاكم لا يقوم بواجبه ، لأن في ذلك تناقضاً ذاتياً ، وهوبز في هذا الصدد لا يريد تقييد الحاكم حتى بسلطة الكنيسة أو تدخلاتها ؛ بل الجميع بما فيهم الكنيسة هم خاضعون لإرادة الحاكم وتعليماته ودعوى حق المشاركة من جانب الشعب أو الكنيسة يعني تفكك الدولة وزوالها [٩٣] . ولهذا رفض هوبز الثورة ضد طغيان السلطة حتى وإن كان باسم الله أو القانون الطبيعي، وعد مثل هذه الثورة كبيرة من الكبائر لأن القبول بمبدأ حق الثورة يعني فتح الباب للفوضى التي قامت الدولة أساساً لقفل الباب في وجهها ، ولكي نتجنب هذا يكون لزاماً علينا في حال نشوء تفسيرات متضاربة للقانون الطبيعي أن نقبل بالتفسير الذي يرتضيه الحاكم حسماً للخلاف والفوضى [٩٤] .

فكان اهتمام توماس هوبز منصبّاً أساساً على طريقة تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع، وقد استنتج من هذا أن الأمن ، والنظام لا يمكن أن يستتب بين البشر إلا بقيام قوة قاهرة تفرض سلطانها على الجميع، ويسلّم الجميع لها القيادة بغير شروط ويرى هوبز أن هذه السلطة تفرض مرجعيتها الذاتية ولا يحكمها إلا منطقها وقانونها، وهذا المنطق لا يرفض فقط الخضوع للقانون الالهي بل إنه يستدعي إخضاع كل المؤسسات والقيم ومن حق هذه السلطة أن تملي على رعاياها أي قيمة دينية وعقائد بل وأن تحتكر فوق ذلك تفسير القانون الطبيعي والحقوق التي يمنحها [٩٥] .

وقد بحث هوبز عن وسيلة لمنع تكرار الأحداث المؤسفة والفتن، وقد وجد هذه الوسيلة في إقامة سلطة سياسية قوية تفرض نفسها على الناس بما تسنه من قوانين تلزم المواطنين جميعاً باحترام حقوق الآخرين والعيش معهم في سلام . ولهذا لم يخطئ (جورج سباين) عندما يرى أن فلسفة هوبز السياسية هي أروع بنيان لا يحتمل المقارنة انتجته الحروب الأهلية الانجليزية [٩٦].

وبهذا يملك هوبز إذن نظرة متشائمة إلى الطبيعة البشرية ، التي تحركها –وحسب– دوافع الطمع والخوف، ولذلك تكون الدولة ضرورية لحفظ أمن الإنسان ومصالحه، لكن هوبز يمضي قدماً ليعد (صاحب السيادة) محدداً للخير والشر والفضائل الأخلاقية ، وحتى للقيم الدينية الملائمة وغير الملائمة ، وبذلك تكتسب دولته سمات تشبه سمات الدولة الشمولية في الأزمنة الحديثة، لكن الفيلسوف أراد من وراء إطلاقية السلطة ، أن تكون وحدها المسؤولة عن كل شيء، من أجل تحقيق الخير العام ، وحفظ حياة الناس ومنافعهم ، ومن الطبيعي –وسط ازدهار أفكار الديمقراطيات وممارساتها– أن لا يأخذ أحد في القرن العشرين نظرة هوبز عن الدولة بعين الاعتبار لكنه يظل مرحلة مهمة في تاريخ الفكر الحديث ، وصرخة في وجه الاضطراب السياسي ، ودعوى لسلطة واحدة في المجتمع الواحد [٩٧]. إن هذا العرض المختصر لنظرية هوبز السياسية ، يبين أن الدولة ، برأيه ، هي ظاهرة إرادية . فقد ولد مجتمع الدولة كنتيجة مصطنعة لميثاق إرادي ، وضع بهدف حماية المواطنين [٩٨].

(المطلب الثاني)

مفهوم العقد الاجتماعي عند (توماس هوبز)

تعود أصول نظرية (العقد الاجتماعي) إلى القرن الخامس قبل الميلاد، ولقد ظهرت المفاهيم الأولى عن نشوء الدولة بوساطة العقد الاجتماعي عند الفيلسوف الصيني (موتز) في القرن الخامس قبل الميلاد، وكذلك ظهرت النظرية عند الفلاسفة اليونانيين، كما ظهرت النظرية في الفكر الروماني وفكر القرون الوسطى معاً ، وقد قامت نظرية الامبراطورية الرومانية على القول بأن كل سلطة وكل حق في وضع القوانين يعودان للشعب الروماني غير أن الشعب تنازل بموجب القانون عن هذه الحقوق للإمبراطور، وهو تفسير طبيعي لمجرى التاريخ الروماني، فجميع حقوق الشعب الروماني وسلطاته جميعاً انتقلت إلى الإمبراطور، وله وحده الحق في وضع القوانين وحق تفسيرها [٩٩] .

أما في القرن السابع عشر فقد ظهرت نظرية العقد الاجتماعي بأوضح صورة عند الفيلسوف توماس هوبز ، خطوة أساس للانتقال بالبشرية من حالة الطبيعة الأولى ، إلى حالة المجتمع المدني [١٠٠] .

ولهذا يرى هوبز أن مفهوم العقد الاجتماعي (CONTRATSOCIA) ، على أنه اتفاق افتراضي بين أفراد المجتمع يوجب كل منهم، وهو في حالة الطبيعة أن يعهد من شخص ومن كل ما لديه من قدرات إلى الإرادة العامة التي تنظم بها حياة الكل .

وترجع فكرة العقد الاجتماعي ، إلى إيمان بعض المفكرين والفلاسفة بأن الدولة ليست مؤسسة أزلية وإن الإنسانية قد مرت بمرحلة سابقة كان الناس فيها يعيشون من دون قوانين ولا حتى الدولة، ولكن أفكار المفكرين عن تلك المرحلة السابقة لوجود الدولة كانت أفكارًا خيإليه لم يكن القصد منها سوى المحافظة على حق الملكية الخاصة في ظل المجتمع القائم [١٠١] .

لقد اشترك هوبز مع الآخرين في نظرية (العقد الاجتماعي)، إذ يرى أن الفرد وحدة الذات القانونية ، فهو شيء قابل للتصور فتصور الدولة المدنية ، أو ظاهرة اجتماعية ، أو أخلاقية سيكون إذاً إرجاع هذا التصور إلى الفرد بصورة ما وتحل نظرية العقد الاجتماعي هذه المشكلة بتعين أصل قانوني للمجتمع هو العقد الاجتماعي الذي يتخلى بواسطته الأفراد مصدر السيادة عن حقوقهم لتشكيل كائن جديد يستمد قوته من هذا السلطان الذي يجري التخلي عنه[١٠٢].

ففي الحالة الطبيعية هذه ليست هناك مفاهيم للحق والباطل والعدل والظلم ، بل الدافع الغالب غريزة البقاء وبحسب هذه الحالة ؛ فإن كل أحد يرى نفسه محقاً في حركاته لإرضاء غرائزه ، وهذا هو القانون السائد إن كان يمكن في الحالة الطبيعية الحديث عن القانون فالقاعدة لدى كل أحد : غريزة البقاء ، ودوافع التفوق في العيش والتصرف ، إنما الذي يبدو طبيعياً لكل إنسان عند تفاقم هذه الأمور أن أحداً لا يستطيع تحقيق الأمن والعيش لنفسه مع استمرار المواجهة المميتة ضد كل الآخرين ، وما دام الأمر كذلك يصبح ضرورياً للبقاء البحث عن الأمن من طريق السلام ويتم ذلك من طريق النقل المتبادل للحقوق ، أو التنازل بالاتفاق بين الناس على التسليم بالسلطة للحاكم أو صاحب السيادة ، بحيث يؤمن كل لنفسه الحد الأدنى الضروري للبقاء ليس من أجل التعاون مع الآخرين بل بسبب الخوف المتبادل بينهم ، وهذا الإدراك للضرورة يؤدي إلى البحث عن توافق أو اتفاقية أو عقد ، ليس من طريق التفويض بل من طريق التنازل بحيث لا يقاوم البقاء البقاء الآخر [١٠٣] .

وقد ذهب هوبز بالقول إلى (أن التنازل في العقد الاجتماعي هو أن أخول وأتنازل عن حقي في أن أحكم نفسي لهذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال، بشرط أن تتخلى عن حقك وأن تخوله ما يقوم به من أفعال وذلك بالطريقة نفسها) [١٠٤] .

لقد أكد هوبز على عنصر الإلزام في هذا العقد وأن الخروج عليه يجعله عبثاً لا داعي له ولا فائدة منه، إذ جرى اللجوء إلى العقد من أجل فائدته في حفظ الحياة والمصالح ، وإذا خرج عليه

يكون متناقضاً لنفسه حياة ومصالح ، فالتمسك بالعقد يأتي خوفاً من تهدد الحياة والمنافع، وهذه هي أصول القانون الطبيعي حفظ الحياة والخوف عليها إن جرى خرق العقد [١٠٥] .

ويرى هوبز أن في العقد الاجتماعي يتنازل الأفراد عن حق استعمال القوة الفردية للحصول على ما يبتغيه الفرد والحرية في العمل والتصرف؛ ليقيم بدل هذا الحق الطبيعي (القانون الطبيعي) وتنفيذ هذا القانون الذي يرتضيه الأفراد اختياراً، هو (العدل) وكل مخالفة لهذا العقد (الاتفاق) بين الأفراد هو الظلم [١٠٦] .كما يستنتج توماس هوبز مجموعة من الأمور نذكر منها :-

١.إنه لا يوجد تمييز بين ما هو عادل وبين ما هو ظالم فما دام القانون والسلطة السياسية لم توجد بعد، فلا يمكن أن توجد العدالة هذا من ناحية .

٢.وأما من الناحية الأخرى ليست العدالة وليس الظلم من قدرات الإنسان وملكاته، مثل الإحساس والانفعال، ومن ثم فليس ثمة طبيعة توجد في الفرد وإنما توجد العدالة متى ارتبط الإنسان بالآخرين عن طريق الدولة المشرعة للقانون فالعدالة والظلم إذن خاصيتان اجتماعيتان تنتميان إلى الناس في المجتمع المدني ترتبطان باجتماعهم ولا دخل لهما في طبيعة البشر [١٠٧] .

(المطلب الثالث)

الدين والاضطراب الاجتماعي

آخر الجوانب المهم في فلسفة هوبز السياسية هو معالجته للدين، عن طريق توسعه تدريجيًا في نقاشه للديانة المسيحية في كل مراجعة لفلسفته السياسية، فتحديد موقع هوبز ليس فقط تبيان كيف يتحدد موقع فلسفته حيال العلم، وكيف تسند إلى تفسير لشروط العلم جدة مشروعه السياسي ؛ إنه كذلك تبيان الحدود التي يرسمها حيال الدين ، لأن بنية فكره بالذات تجعل هذا الرسم ضرورياً ، ولأن إلحاح الوضع الراهن يشدد على ذلك ، في الوقت نفسه [١٠٨] .

فالاعتقاد بالأشباح ، والجهل بالأسباب الثانية ، وتعبد البشر باتجاه ما يخافونه ، كما أن اعتبار الأشياء العرضية توقعات ، كل ذلك تكمن فيها البذرة الطبيعية للدين ؛ وقد نمت بسبب اختلاف تخيلات البشر المختلفين وأحكامهم وأهوائهم؛ لتصبح طقوساً مختلفة إلى حد أن ما يستعمله أحدهم في معظمه سخيف بنظر سواه ، فهذه البذور قد تم زرعها من قبل نوعين من البشر . النوع الأول : هم الذين غذوها ورتبوها تبعاً لما ابتكروه بأنفسهم . والنوع الآخر : قام بذلك بأمر وتوجيه من الله . ولكن كلا النوعين قد فعل ذلك بغرض جعل الذين يعتمدون عليه أكثر استعداداً للطاعة واحترام القوانين والسلام والرحمة والمجتمع المدني . هكذا فإن النوع الأول: من الدين هو جزء من السياسة البشرية ، وهو يعلم بعضاً من الواجبات التي يطلبها ملوك الأرض من رعاياهم . والنوع الثاني : من الدين هو سياسة إلهية ، وهو يتضمن تعليمات للذين يعتبرون أنفسهم رعايا

في مملكة الله . وينتمي إلى النوع الأول كل مؤسسي الدول ، وواضعي القوانين من الوثنيين ، وإلى النوع الآخر ينتمي إبراهيم وموسى ومخلصنا المبارك ، الذين أتو إلينا بقوانين مملكة الله (١٠٩) .

لقد بات الكتاب المقدس منذ النهضة موضوعاً لفقه اللغة والنقد النصي ، أي موضوع معرفة طبيعية ، هذا إذا لم يكن قابلا كلياً للاختزال إلى تأكيدات العقل ؛ ألا يمكن عندئذ الدفع بتوحيد المعرفة إلى حد النظر إليها النظرة العقلانية والنقدية نفسها التي ينظر بها إلى الطبيعة ؟ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لقد بينت الأزمات الدينية والسياسية كفاية ، منذ الإصلاح الديني، خطر انقسام السلطان ، هذا الانقسام الذي يولد الفوضى ، وغياب الأمن والموت . سيكون على المعرفة المكونة للدولة ، وبالتالي لأمن المواطنين أن تنحي أسباب هذا الانقسام الديني ، أي كل ما قد يزعم استخلاص أسباب لإضعاف آثار العهد ، المنبثق من الكلام البشري، من كلام الله . من هنا ضرورة بناء علم لاهوت لإسقاط الحدود التي قد يقع المرء تحت إغراء وضعها أمام السلطة صاحبة السيادة. علم لاهوت لا تعطي فيه كلمات الله ملوكاً للإنسان، ولا قوانين ؛ إن العطية الإلهية الوحيدة إنما هي بالضبط هذه القدرة على الاصطناع التي تجعل من الإنسان كائناً فريداً ، والتي بواسطتها يمكنه هو وحده أن يبني – لا أن يتلقى – هذا الكائن الآخر الذي سوف ينقذه ، أي اللوياثان . إن مسألة تعدد الينابيع كارتجاجات الأنسية، والإصلاح الديني ، والهزات السياسية المرتبطة غالباً بالوحي النبوي قد حفزت بروز نزاعات محتملة بين الكتاب المقدس ، والتراث ، والعقل والإلهام الفردي (١١٠) .

فمفهوم هوبز للدين إذاً هو ركيزة أساسية لمفهومه حول الدولة الدنيوية : فالدين مشمول كما كان الوضع لدى ميكافيللي ، لأنه ضروري للسلم الأهلي ، بحيث لا يرتبط فهم طبيعة الناحية الإلهية بالبرهان العقلاني الفلسفي . فالدين على غرار الحرب مثلاً هو نشاط إنساني ؛ لكن الدين مسألة إنسانية بحتة . إنه يتعلق بالاهتمام البشري الخاص بالأصول فيستحيل على الإطلاق على هوبز أن يمزج بين القناعة بالوعي الفردي الذي يؤكد أو ينكر وجود الله ، بشكل أو بآخر ، وبين الشكل الدنيوي للوجود السياسي الاجتماعي لرجال الدين والكنائس . وعليه ، فإن المشكلة الدينية هي المشكلة السياسية ، لأن الدين يقدم إلى البشر أجوبة عن قلقهم الطبيعي المترتب عما هو متناه : فهم يتصورون اللامتناهي على غرار الله أو الإلهي على غرار اللامتناهي . من هنا موقف هوبز الأساسي : الحاكم المطلق هو الذي يقرر بشأن القواعد الإيمانية أو السلوكية ، في كل ما يخص التعبير الخارجي عن الإيمان . وبانتفاء ذلك ، تكون الحرب الأهلية حتمية ، وهذا ما كان شاهداً عليه في انكلترا في زمنه (١١١) .

إن هناك صعوبة خطيرة ، مباطنة لمذهب هوبز ، وتتصل بعلاقة العاهل بالدين . أفلا يعين الدين سلطة متمايزة عن السيادة المدنية ، ولها الأمر في كل ما يعود إلى الخلاص الأبدي؟ هذا التمييز لم يكن في جميع أرجاء أوربا ، بل كان كذلك سبباً لأخطر المنازعات . لا يكاد يكون هناك من عقيدة تتصل بعبادة الله أو تمس الشؤون البشرية لا تتولد عنها خلافات ، ثم خصومات ومشاحنات ، ولا تتأتى عنها رويداً رويداً الحروب ، وهذا ما يقع فعلاً لا بسبب بطلان العقائد ، وإنما لأنه من طبيعة البشر إذا ما اعتقدوا أنهم أوتوا بعض الحكمة أن يتشوقوا إلى أن يشاركهم جميع الآخرين تقديرهم هذا لأنفسهم (١١٢).

وفي هذا إشارة الى الدين شأن من شؤون العاهل ، من الجانب الذي يهدد به السلم المدني . وقد كان من الممكن أن يكون للمسألة حل جذري ، غير أن هوبز نفسه ، وهو المحاجج العنيد وغير الهياب ، يقف أمامه متردداً : أى هو أن يفرض العاهل على جميع رعاياه معتقداته الخاصة وعبادته الخاصة ؛ إذ لا أفهم البتة – كما يقول هوبز – لماذا سيسمح العاهل بتعليم أشياء وبفعل أشياء يقدر أنها ستقوم لا محال إلى خراب دائم ؛ غير أنه سرعان ما يقول: لكني لا أريد التدخل لحل هذه الصعوبة . وبالفعل إنها لصعوبة كبرى في بلد مثل انكلترا كان فيه ملوك كثالكة يسودون على رعايا بروتستانتيين . ومن ثم فإنه يضرب صفحاً عن المعتقد الفردي للعاهل ، ويعلن من جانب آخر أن الدولة ينبغي لها أن تفرض عبادة واحدة وإلزامية ؛ وإلا فإن أكثر الآراء خلفاً بصدد الطبيعة الإلهية . وأسخف الطقوس ستتواجد في المدينة الواحدة . والتقييد الوحيد الذي يشترطه هو أن الطاعة غير واجبة للعاهل إذا أمر بإهانة الله وبعبادة إنسان بشر مكانه بعد أن يخلع عليه صفات إلهية (١١٣) .

ولكن مادام الأمر يتعلق بالدين المسيحي وليس بأي دين سواه ألا نقع –سواء أفي الوصايا العشر أم في تعاليم الإنجيل– على قوانين إلزامية من مصدر مغاير للقوانين المدنية ؟ الحق أنه لا بد هنا من تمييز : فلو نظرنا إلى الوصايا العشر لوجدنا أنها عبارة عن قوانين مدنية، وذلك لأن موسى كانت له السيادة الزمنية على الشعب اليهودي . ثم إن وصية من قبيل تلك التي تقول : لا تسرق ، لا معنى لها على الإطلاق قبل أن تعيّن القوانين ما هي الملكية ، والأمر بالمثل بالنسبة إلى سائر الوصايا . إذن فالخطيئة والعدل والجور لا تقوم لها قائمة إلا بالقوانين المدنية . أما فيما يتصل بتعاليم الإنجيل ، فما هي بقوانين على الإطلاق ، وإنما نداء إلى الإيمان ؛ فلسنا نقع في الإنجيل على أي قاعدة تتيح لنا أن نميز بين ما هو لي وما هو لك، أو تعين قواعد التبادل ، إذن فللعاهل وحده حق تقرير ما هو عدل وما هو جور . بكلمة واحدة، إذن ليس

التسامح كما كان الكثيرون يعتقدون في ذلك العصر ، وإنما الامتثالية هي الاساس الذي ينبغي أن يقوم عليه السلم الاجتماعي [١١٤] .

الخاتمة

في ضوء ما تقدم أرى أن توماس هوبز قد سعى في فلسفته القانونية والسياسية إلى اكتشاف المبادئ العقلية من أجل بناء دولة مدنية لا تكون خاضعة للدمار من داخلها. ولكونه عاش مرحلة تفكك سياسية بلغت أوجها في الحرب المدنية الإنجليزية عام (١٦٤٢م) ، خلص إلى أن عبء أكثر الحكومات تعسفًا ضئيل ومعقول إذا ما قارناه بالمآسي والمصائب الفضيعة التي تصاحب الحرب الأهلية . وبما أن أي حكومة ستكون عملياً أفضل من الحرب الأهلية ، وبما أن كل الحكومات –حسب تحليل هوبز– معرضة بشكل منهجي إلى التفكك ما عدا الحكومات المطلقة ، فإن على الناس أن يخضعوا أنفسهم لسلطة سياسية مطلقة .

كما يتطلب الاستقرار المستمر أيضاً الامتناع عن كل أنواع التصرفات التي من شأنها أن تقوض سلطة نظام كهذا، فعلى الرعايا –مثلًا– ألا ينازعوا السلطة ذات السيادة ، وعليهم ألا يتمردوا تحت أي ظرف كان . ولهذا أسهم هوبز عن طريق نظرياته في بناء دولة حديثة تقوم على أسس مادية ؛ وذلك عن طريق تصوره قيام المجتمع المدني مخالفا كل التصورات السابقة، وسوغ عن طريق أفكاره الهدف الذي كان يريده من قيام هذه الدولة الحديثة، وهو حفظ الأمن والسلام، وأما الأساس الرئيس لفلسفة هوبز السياسية فهي تأسيس الحكم المطلق وبالإجمال ، حاول هوبز إيضاح العلاقة التبادلية بين الامتثال السياسي والسلام .

وقد يخلص توماس هوبز إلى أن القانون المتمثل بالنظام الملكي، هو وحده القادر على إنهاء حالة الصراع بين أفراد المجتمع ، عن طريق خضوع الكل إلى حكم شخص واحد ، وحالة الخضوع هذه تعني تخلي الجميع عن حريتهم وتفويض أمر الحكم لنظام سياسي ماثل في شخص واحد هو الملك ، ومهمته الدستورية تطبيق القانون لإنهاء حالة التنافر والاقتتال بين البشر، بغية العيش في دولة المجتمع المدني تحت سلطة القانون .

الهوامش

[١] -مرقس ، د. سليمان : فلسفة القانون ، توزيع مكتبة صادر ، بيروت ، ١٩٩٩م ص٥ .

[٢] – الشاوي ، د. منذر ابراهيم : فلسفة القانون ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٩م ، ص٢٩.

[٣] – المصدر نفسه ، ص٣١.

[٤] – ، حسين ، د. فايز محمد ، والمجذوب ، د طارق : تاريخ النظم القانونية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٩م ، ص١١–١٢ .

[٥] – الذنون ، د. حسن علي : فلسفة القانون ، مطبعة العاني ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٥م ، ص١٥–١٦.

[٦] – المصدر نفسه ، ص١٥.

[٧] – الداودي ، غالب علي : المدخل إلى علم القانون ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، ٢٠١١م ، ص١٢.

[٨] – يُنظر ، الذنون ، د حسن علي : فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٧–١٨ .

[٩] – مرقس ، د سليمان : فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص٨ .

[١٠] – حسين ، د. فايز محمد ، والمجذوب ، د طارق : تاريخ النظم القانونية ، مصدر سابق ، ص١١ .

[١١] – مرقس ، د سليمان : فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص٩ .

[١٢] – فريدمان ، بينو ، وهارشر ، غي : فلسفة القانون ، ترجمة : د محمد وطفة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط٢ ، ٢٠٠٢م ، ص٨ .

[١٣] – الشاوي ، د منذر ابراهيم : فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص٣٣–٣٤ .

[١٤] – يُنظر ، الداودي ، غالب علي : المدخل إلى علم القانون ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، ٢٠١١م ، ص١٩ .

[١٥] – بدوي ، عبد الرحمن : فلسفة القانون والسياسة عند هيجل ، دار الشروق ، ط١ ، ١٩٩٦م ، ص١٥ .

[١٦] – المصدر نفسه ، ص١٦ .

[١٧] – رسل ، برتراند : تاريخ الفلسفة الغربية ، ك٣ ، الفلسفة الحديثة ، تر : د. محمد فتحي الشنيطي ، المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٧م ، ص٨٧ .

[١٨] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، ترجمة : ديانا حبيب حرب ، وبشرى صعب ، مراجعة وتقديم : د . رضوان السيد ، ابو ظبي : هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ، ط١ ، ٢٠١١م ، ص٩ .

* – قائد الحركة الثورية والمعارضة الطهرانية ضد الملك تشارلز الاول والتي بدأت منذ عام ١٦٤٢، فقد انتهت بخلعه واعدامه سنة ١٦٤٩، واصبحت انجلترا لأول مرة في تاريخها جمهورية : ينظر : برهيية، اميل: تاريخ الفلسفة، ج٤، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط٢، بيروت ١٩٩٣، ص ١٨٠ .

[١٩] – يُنظر : كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار المعارف ، ط٥ ، القاهرة ، (د.ت) ، ص٥١–٥٢ ، ويُنظر : مرقس ، د. سليمان : فلسفة القانون (دراسة مقارنة) ، مصدر سابق ، ص١٣٧ .

[٢٠] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١٠–١١ .

[٢١] – الموسوعة الفلسفية المختصرة : نقلها عن النجليزية : فؤاد كامل ، واخرون ، راجعها واشرف عليها : د . زكي نجيب محمود ، دار القلم ، بيروت – لبنان ، (د.ت) ، ص٥٠٤ .

[٢٢] – يُنظر : كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مصدر سابق ، ص٥٢ ، ويُنظر : ذنون ، د. حسن علي : فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص٥٦ .

[٢٣] – يُنظر : هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١٢ .

٢٤ – يُنظر : إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، ترجمة : محمود سيد احمد، تحرير : ليوشتراوس و جوزيف كروبسي ، المجلس الاعلى للثقافة ، ٢٠٠٥م ، ص٥٧٤–٥٧٥ ، ويُنظر : هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١٢ .

٢٥ – الموسوعة الفلسفية المختصرة : مصدر سابق ، ص٥٠٤ .

[٢٦] – إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٥٧٤–٥٧٥ .

[٢٧] – المصدر نفسه ، ص٥٧٣.

[٢٨] – زيناتي ، د جورج : رحلات داخل الفلسفة الغربية ، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٣م ، ص١٤٥–١٤٦ .

[٢٩] – المصدر نفسه ، ص١٤٧.

[٣٠] – يُنظر : إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٥٧٣–٥٧٥ .

[٣١]– يُنظر : الداودي ، غالب علي : المدخل إلى علم القانون ، مصدر سابق ، ص١١ ، ويُنظر : برييه ، اميل : تاريخ الفلسفة ، ج٤ ، ترجمة : جورج طرابيشي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، (د.ت) ، ص١٧٤–١٧٥.

[٣٢] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص٢٦٨ .

[٣٣] – لويد ، المحامي دنيس : فكرة القانون ، تعريب: سليم الصويص ، مراجعة : سليم بسيسو ، عالم المعرفة ، العدد ٤٧ ، نوفمبر ، ١٩٨١م ، ص٧ .

[٣٤] – الموسوعة الفلسفية المختصرة ، مصدر سابق ، ص٣٨٩.

[٣٥] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص٢٦٧ .

[٣٦] – يُنظر ، غالي ، بطرس بطرس ، ومحمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٥ ،القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص٩٤ ، ويُنظر ، قربان ، ملحم : المنهجية والسياسة ، دار العلم للملايين ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٧٧م ، ص٣٤٦.

[٣٧] – إمام ، عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥م ، ص٣٤٥.

[٣٨] – يُنظر ، هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص٢٦٧.

[٣٩] – يُنظر : إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٥٨٥ ، وكذلك يُنظر: Kramer , Matthew :The Legacg of H.L.A. Hart , (Legal, Political and Moral philosophy) ,op . cit , p .115 .

[٤٠] – إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٥٩٧.

* – اللفياثان : كتاب وضعه هوبز سنة (١٦٥١م) من الكتب المؤسسة لنظرية الفلسفة ، وهو يبتكر اسطورة السلطة المطلقة فيضع ركائز التقليد السياسي الحديث .. فقد قرر البشر استنادٍ إلى قدرتهم الخاصة على العزم والتفكير ، أن يزودوا أنفسهم بقانون مشترك ومصطنع ، وعندما لم يعد القانون يرتكز على الغيب ، بل على

العالم الانساني ، واللفياثان هو كائن بحري خرافي له رأس تنين وجسد أفعى ويرد ذكره مرات عدة في الكتاب المقدس ، أما هوبز فيستعمله ليصور سلطة الحاكم أو الدولة التي يستبدل بها الناس ضمن عقد اجتماعي جديد سلطة الدين أو اللاهوت . للمزيد من الاطلاع يُنظر : هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) .

[٤١] – يُنظر : نصري ، د هاني يحيى : دعوة للدخول في تاريخ الفلسفة المعاصرة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٢م ، ص١٦٩.

[٤٢] – يُنظر ، إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، مصدر سابق، ص٥٩٦.

[٤٣] – ، الشاوي ، د منذر ابراهيم : فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص٤٦، وكذلك يُنظر :

Kramer , Matthew :The Legacg of H.L.A. Hart , (Legal, Political and Moral philosophy) University of Cambrdge , 2008 , p .211.

[٤٤] – الجرف ، طعيمة : نظرية الدولة والمبادئ العامة للانظمة السياسية ونظم الحكم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨م ، ص٥٦.

[٤٥]– يُنظر : غالي ، بطرس بطرس ، ومحمود خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٥ ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص٩١ ، ويُنظر، هويدي، يحيى : مقدمة في الفلسفة العامة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، ص٢٢٣.

[٤٦] – يُنظر ، إمام ، عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مصدر سابق، ص٣١ .

[٤٧] – إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٥٧٩.

[٤٨] – يُنظر ، مام ، عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مصدر سابق ،ص٣٥١.

[٤٩] – إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٥٩٧ .

[٥٠] – إمام ،عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مصدر سابق، ص٣٤٦.

[51] - Collins, james: A History of modern European phiosophy, the bruce publishing Miwaukee, U.S.A. 1956,p.112.

[٥٢] – إمام، عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مصدر سابق ، ص٣٤٥–٣٤٦.

[٥٣] – إمام، عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مصدر سابق ، ص٣٤٧.

[54] – إمام ، عبد الفتاح إمام :تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٥٨٠. وكذلك يُنظر :

Kramer , Matthew :The Legacg of H.L.A. Hart , (Legal, Political and Moral philosophy) ,op . cit , p. 228

[٥٥]– إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية، ج١ ، مصدر سابق ، ص٦٠٢ .

[٥٦] – رشوان ، د محمد مهران : تطور الفكر الاخلاقي في الفلسفة الغربية ، مصدر سابق ، ص١٣٢.

[٥٧] – إمام ، عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مصدر سابق ، ص٣٤٢.

[٥٨] – المصدر نفسه ، ص٣٤٢ .

[٥٩]– قربان، ملحم: القانون الطبيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان – بيروت ١٩٨٢م ، ص٣٤٦ .

[٦٠]– يُنظر : إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٥٧٤–٥٧٥.

[٦١] – يُنظر : المصدر نفسه، ص٥٨٤–٥٨٥.

[٦٢] – يُنظر ، مام ، عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مصدر سابق ، ص٣٥٨.

[٦٣] – رشوان، د محمد مهران : تطور الفكر الاخلاقي في الفلسفة الغربية ، مصدر سابق ، ص١٣٦.

[٦٤] – إمام ،عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مصدر سابق ص٣٤٢–٣٤٣.

[٦٥] – الافندي ، د عبد الوهاب احمد : الإسلام والدولة الحديثة نحو رؤيا جديدة ، دار الحكمة ، لندن ، (د ٠ ت) ، ص٢٠ .

[٦٦] – إمام ، عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مصدر سابق ،ص٣٦٠.

[٦٧] – يُنظر : برييه ، اميل : تاريخ الفلسفة ،ج٤ ، مصدر سابق ، ص١٨٣.

[٦٨] – يُنظر ، توشار ، جان : تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة : علي مقلد ، دار العالمية للطباعة والنشر ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٣م ، ص٢٥٨.

[٦٩] – الكيالي ، د. عبد الوهاب : موسوعة السياسة ، ج٧ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الهدى للنشروالتوزيع ، بيروت ، (د٠ت) ، ص١٦٨.

[٧٠] – زيناتي ، د جورج : رحلات داخل الفلسفة الغربية ، مصدر سابق ، ص١٤٧ .

[٧١] – كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مصدر سابق ، ص٥٦ .

[٧٢] – يُنظر ، إمام ، عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مصدر سابق، ص٣٥.

[٧٣] – كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مصدر سابق ، ص٥٥ .

[٧٤] – إمام، إمام عبد الفتاح: محاضرات في فلسفة الأخلاق، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٤، ص٨٣ ، ويُنظر ، الطويل، توفيق: الفلسفة الخلقية، نشأتها وتطورها، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٣٨.

[٧٥] – إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٥٧٩–٥٨٠ .

[٧٦] – كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مصدر سابق ، ص٥٦ .

* – ولد افلاطون . في اثينا عام ٤٢٩ ق.م وعلى الرغم من ان تفاصيل حياته الاولى لم يعرف منها إلى القليل . الا انه من المؤكد انه تربى تربية حسنة وتلقى تعليما وافيا . وعندما بلغ العشرين من عمره تتلمذ على يد سقراط وكرس نفسه للفلسفة . وكان من الصق التلاميذ باستاذه ومن احبهم إلى نفسه . ويقال انه بعد وفاة سقراط رحل من اثينا وتنقل بين شمال افريقيا وجنوب ايطاليا وصقلية ثم عاد إلى اثينا في عام ٣٨٩ق.م حيث اخذ يدرس نظرياته الفلسفية في الاكاديمية . ومات عام ٣٤٧ق. م ، يُنظر ، الموسوعة الفلسفية المختصرة ، ترجمة : فؤاد كامل (واخرون) ، مراجعة : زكي نجيب محمود ، مكتبة الانجلة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص٥٣ ، ويُنظر ، عباس ، حربي : الفلسفة القديمة ، من الفكر الشرقي إلى الفلسفة اليونانية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٩م ، ص٣٥٣ ، ويُنظر ، مطر ، اميرة حلمي : الفلسفة السياسية من افلاطون إلى ماركس ، دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٨٦م ، ص١٦ ، وللمزيد من الاطلاع ، يُنظر ، Field , Plato a his contemporaries , London , 1948, p .4

[٧٧] – إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص٥٨٠ .

[٧٨] – يُنظر ، إمام ، عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مصدر سابق ، ص٣٤٣.

[٧٩] – يُنظر ، المصدر نفسه، ص٣٦٣.

[٨٠] – رشوان ، د محمد مهران : تطور الفكر الاخلاقي في الفلسفة الغربية ، مصدر سابق ، ص١٣٧.

[٨١] – إمام ، عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مصدر سابق ، ص٣٤٤.

* – ولد نيكولا مكيافللي Niccolo Machiavelli (١٤٦٩ – ١٥٢٧)، بمدينة فلورنسا الواقعة في وسط ايطاليا، وكان والده محامياً، بدأ مكيافللي حياته السياسية بعد أن اختير سكرتيرا للجنة الحرب سنة ١٤٩٨، والتي استمر فيها حتى عام ١٥١٢، أشهر مؤلفاته (الأمير – ١٥١٣) وكذلك كتابه (المطارحات – ١٥٢٠)، وكتب أيضاً كتاباً بعنوان (فن الحرب – ١٥٢٠)، و (تاريخ فلورنسا)، فضلاً عن كتابته لرسائل مختلفة عن بعثاته الدبلوماسية وعن الوضع السياسي في فرنسا والمانيا وعدد من الرسائل العائلية .

[٨٢] – يُنظر : الترمانيني، د عبد السلام : الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط٢ ، ١٩٧٩م ، ص٤٤ .

[٨٣] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١١ .

[٨٤] – سليمان ، د. عصام : مدخل الى علم السياسة ، دار النظال للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ط٢ ، ١٩٨٩م ، ص٢٠١ .

[٨٥] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١٧٦ .

* – الدولة ، في اللغة – الاستيلاء والغلبة، والشيء المتداول، فيكون مرة لهذا ومرة لذاك، والدولة في الحرب بين الفئتين ان تلزم هذه مرة وهذه مرة، ودالت الايام دارت، والله يداولها بين الناس، ودال الدهر انتقل من حال إلى حال، والدولة – اصطلاحاً تعني: جمع من الناس مستقرون في آرض معينة مستقلون على وفق نظام خاص، آو هي مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية تميزه من غيره من المجتمعات المماثلة له، فالدولة أذن هي الجسم السياسي والحقوقي الذي ينظم حياة مجموع من الافراد ، يُنظر : صليبا ، د. جميل : المعجم الفلسفي ، دار الكتب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، ج٢، بيروت ، ١٩٨٢م ، ص ٥٦٨ .

[٨٦] – مورو ، بيير فرانسوا : هوبس (فلسفة ، علم ، دين) ، عبد الفتاح إمام : الاخلاق والسياسة (دراسة في فلسفة الحكم) المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ،٢٠٠٢م ، ص٢٦٨-٢٦٩.

[٨٧] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١٢ .

[٨٨] – محمود ، زكي نجيب : قصة الفلسفة الحديثة ، مصدر سابق ، ص٩٠ .

[٨٩] – إمام ، عبد الفتاح إمام: توماس هوبز (فيلسوف العقلانية) ، مصدر سابق، ص٩٩ .

[٩٠] – محمود ، زكي نجيب : قصة الفلسفة الحديثة ، مصدر سابق، ص٩٢.

[٩١] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١٩٣ .

* – جان بودان من مواليد ١٥٣٠م في انجيه ووفيات ١٥٩٦م ، وهو فيلسوف فرنسي يعتبر صاحب نظرية السيادة ومن فلاسفة المذهب التجاري ، جان بودين هو قانوني وفيلسوف سياسي فرنسي ، عضو برلمان باريس ،

واستاذ القانون في تولوز واشتهر لنظريته عن السيادة كان بودين من أنصار التسامح الديني وكان مستشاراً لهنري الرابع ومن المعجبين به .

[٩٢] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١٩٣–١٩٤.

[٩٣] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ،، ص١٤ .

[٩٤] – يُنظر : الافندي ، د عبد الوهاب احمد : الاسلام والدولة الحديثة نحو رؤيا جديدة ، دار الحكمة ، لندن ، (د. ت) ص٢٣.

[٩٥]– يُنظر ، الافندي ، د عبد الوهاب احمد : الاسلام والدولة الحديثة نحو رؤيا جديدة ، مصدر سابق، ص١٩٢٠.

[٩٦] – يُنظر ، إمام ، عبد الفتاح إمام : الاخلاق والسياسة (دراسة في فلسفة الحكم) ، مصدر سابق ، ص٢٧٧ ويُنظر : سباين ، جورج : تطور الفكر السياسي ، ك٣ ، مصدر سابق ، ص٦٤٢.

[٩٧] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١٥ .

٩٨ – سليمان ، د. عصام : مدخل الى علم السياسة ، مصدر سابق ، ص٢٠٢ .

[٩٩] – راندال، جون هرمان: تكوين العقل الحديث ، ترجمة : جورج طعمة، مراجعة : برهان الدين الدجاني، تقديم : محمد حسنين هيكل، نشر دار الثقافة، ج١ ، بيروت، ١٩٥٨م ، ص ٢٨٥.

[١٠٠] – الظاهر احمد جمال: دراسات في الفلسفة السياسية، مكتبة الكندي، ط١، الاردن ١٩٨٨، ص ١٠٨.

[١٠١] – صليبا ، د . جميل : المعجم الفلسفي ، دار الكتب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، ج٢، بيروت ، ١٩٨٢م ، ص٨٢ ، ويُنظر ، الكيالي، عبد الوهاب، وكامل زهيري: الموسوعة السياسية ،ج٧ ، مصدر سابق ، ص ٣٨٤.

[٤]– يُنظر ، مورو، بيير فرانسو : هوبس (فلسفة – علم – دين) ، مصدر سابق، ص٥.

[١٠٣] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١٣ .

[104] - Hobbes, Thomas: Leviathan (Great Book), of The Western world the university of chicago 1952, vol. 23, , p.90.

[١٠٥] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١٣ .

[١٠٦] – زيناتي، د جورج : رحلات داخل الفلسفة الغربية ، مصدر سابق ، ص١٤٣.

[107] - Ebenstein. William: Great political thinkers, plato to present, third-1 Edition, New York. 1960, p.262

[١٠٨] – مورو ، بيير فرانسوا : هوبس (فلسفة ، علم ، دين) ، مصدر سابق ، ص٨١ .

[١٠٩] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١١٩–١٢٠.

[١١٠] – مورو ، بيير فرانسوا : هوبس (فلسفة ، علم ، دين) ، مصدر سابق ، ص٨١–٨٢ .

[١١١] – هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، مصدر سابق ، ص١١٤ .

[١١٢] – بريبه ، اميل : تاريخ الفلسفة ، ج٤ ، مصدر سابق، ص١٨٥ .

[١١٣] – المصدر نفسه : ص١٨٥ .

[١١٤] – بريبه ، اميل : تاريخ الفلسفة ، ج٤ ، ط٢ ، مصدر سابق ، ص١٨٥–١٨٦ .

المصادر والمراجع

١–مرقس ، د. سليمان : فلسفة القانون ، توزيع مكتبة صادر ، بيروت ، ١٩٩٩م .

٢–الشاوي ، د. منذر ابراهيم : فلسفة القانون ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٩م .

٣–حسين ، د. فايز محمد ، والمجذوب ، د طارق : تاريخ النظم القانونية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٩م.

٤–الذنون ، د. حسن علي : فلسفة القانون ، مطبعة العاني ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٥م .

٥–الداودي ، غالب علي : المدخل إلى علم القانون ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، ٢٠١١م .

٦–فريدمان ، بينو ، وهارشر ، غي : فلسفة القانون ، ترجمة : د محمد وطفة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط٢ ، ٢٠٠٢م .

٧– الداودي ، غالب علي : المدخل إلى علم القانون ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، ٢٠١١م .

٨– بدوي ، عبد الرحمن : فلسفة القانون والسياسة عند هيجل ، دار الشروق ، ط١ ، ١٩٩٦م .

٩– رسل ، برتراند : تاريخ الفلسفة الغربية ، ك٣ ، الفلسفة الحديثة ، تر : د. محمد فتحي الشنيطي ، المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٧م .

١٠– هوبز ، توماس : اللفياثان (الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة) ، ترجمة : ديانا حبيب حرب ، وبشرى صعب ، مراجعة وتقديم : د . رضوان السيد ، ابو ظبي : هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ، ط١ ، ٢٠١١م.

١١– برهيبة، اميل: تاريخ الفلسفة، ج٤، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط٢، بيروت ١٩٩٣م .

١٢– كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار المعارف ، ط٥ ، القاهرة ، (د.ت) .

١٣– الموسوعة الفلسفية المختصرة : نقلها عن النجليزية : فؤاد كامل ، واخرون ، راجعها واشرف عليها : د . زكي نجيب محمود ، دار القلم ، بيروت – لبنان ، (د.ت).

١٤–إمام ، عبد الفتاح إمام : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج١ ، ترجمة : محمود سيد احمد، تحرير : ليوشتراوس و جوزيف كروبسي ، المجلس الاعلى للثقافة ، ٢٠٠٥م .

١٥–زيناتي ، د جورج : رحلات داخل الفلسفة الغربية ، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٣م .

١٦– بريبه ، اميل : تاريخ الفلسفة ، ج٤ ، ترجمة : جورج طرابيشي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، (د.ت) .

١٧– لويد ، المحامي دنيس : فكرة القانون ، تعريب: سليم الصويص ، مراجعة : سليم بسيسو ، عالم المعرفة ، العدد ٤٧ ، نوفمبر ، ١٩٨١م .

١٨– غالي ، بطرس بطرس ، ومحمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٥ ،القاهرة ، ١٩٧٦م .

١٩- قربان ، ملحم : المنهجية والسياسة ، دار العلم للملايين ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٧٧م .
٢٠-إمام ، عبد الفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥م .
٢١-نصري ، د هاني يحيى : دعوة للدخول في تاريخ الفلسفة المعاصرة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
٢٢-الجرف ، طعيمة : نظرية الدولة والمبادئ العامة للانظمة السياسية ونظم الحكم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨م .
٢٣- غالي ، بطرس بطرس ، ومحمود خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٥ ، القاهرة ، ١٩٧٦م .
٢٤-هويدي، يحيى : مقدمة في الفلسفة العامة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
٢٥-- قربان، ملحم: القانون الطبيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان – بيروت ١٩٨٢م .
٢٦-- الافندي ، د عبد الوهاب احمد : الإسلام والدولة الحديثة نحو رؤيا جديدة ، دار الحكمة ، لندن ، (د ٠ ت) .
٢٧-توشار ، جان : تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة : علي مقلد ، دار العالمية للطباعة والنشر ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٣م .
٢٨- الكيالي ، د. عبد الوهاب : موسوعة السياسة ، ج٧ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الهدى للنشروالتوزيع ، بيروت ، (د٠ت) .
٢٩- إمام، إمام عبد الفتاح: محاضرات في فلسفة الأخلاق، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٤م.
٣٠-الطويل، توفيق: الفلسفة الخلقية، نشأتها وتطورها، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٦٠م .
٣١- الموسوعة الفلسفية المختصرة ، ترجمة : فؤاد كامل (واخرون) ، مراجعة : زكي نجيب محمود ، مكتبة الانجلة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م .
٣٢- عباس ، حربي : الفلسفة القديمة ، من الفكر الشرقي إلى الفلسفة اليونانية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٩م .
٣٣-مطر ، اميرة حلمي : الفلسفة السياسية من افلاطون إلى ماركس ، دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٨٦م .
٣٤-الترمانيني، د عبد السلام : الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط٢ ، ١٩٧٩م .
٣٥- سليمان ، د. عصام : مدخل الى علم السياسة ، دار النظال للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ط٢ ، ١٩٨٩م .
٣٦- صليبا ، د. جميل : المعجم الفلسفي ، دار الكتب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، ج٢، بيروت ، ١٩٨٢م.
٣٧- – مورو ، بيير فرانسوا : هوبس (فلسفة ، علم ، دين) ، عبد الفتاح إمام : الاخلاق والسياسة (دراسة في فلسفة الحكم) المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ،٢٠٠٢م.

٣٨-الافندي ، د عبد الوهاب احمد : الاسلام والدولة الحديثة نحو رؤيا جديدة ، دار الحكمة ، لندن ، (د. ت) .
٣٩-راندال، جون هرمان: تكوين العقل الحديث ، ترجمة : جورج طعمة، مراجعة : برهان الدين الدجاني، تقديم : محمد حسنين هيكل، نشر دار الثقافة، ج١ ، بيروت، ١٩٥٨م .
٤٠-الظاهر احمد جمال: دراسات في الفلسفة السياسية، مكتبة الكندي، ط١، الاردن ١٩٨٨م .
٤١- صليبا ، د . جميل : المعجم الفلسفي ، دار الكتب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، ج٢، بيروت ، ١٩٨٢م.

Sources and references

1- Mark, Dr. Suleiman: The Philosophy of Law, distributed by Sader Library, Beirut, 1999 AD.
2- Al-Shawi, Dr. Munther Ibrahim: Philosophy of Law, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, 2009 AD.
3- Hussein, Dr. Fayez Muhammad, and Al-Majzoub, Dr. Tariq: History of Legal Systems, Al-Halabi Legal Publications, 2009 AD.
4- Al-Dhanoon, Dr. Hassan Ali: Philosophy of Law, Al-Ani Press, 1st edition, Baghdad, 1975 AD.
5- Al-Daoudi, Ghaleb Ali: Introduction to the Science of Law, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, 2011 AD.
6- Friedman, Benno, and Harsher, Guy: Philosophy of Law, translated by: Dr. Muhammad Watfa, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, 2nd edition, 2002 AD.
7- Al-Daoudi, Ghaleb Ali: Introduction to the Science of Law, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, 2011 AD.
8- Badawi, Abdul Rahman: Hegel's Philosophy of Law and Politics, Dar Al-Shorouk, 1st edition, 1996 AD.
9- Russell, Bertrand: History of Western Philosophy, Volume 3, Modern Philosophy, see: Dr. Muhammad Fathi Al-Shenety, Egyptian General Book Store, Alexandria, 1977 AD.
10- Hobbes, Thomas: Leviathan (the natural and political origins of state power), translated by: Diana Habib Harb and Bushra Saab, reviewed and presented by: Dr. Radwan Al-Sayed, Abu Dhabi: Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage, 1st edition, 2011 AD.
11- Berhiba, Emil: History of Philosophy, Part 4, translated by George Tarabishi, Dar Al-Tali'ah for Printing and Publishing, 2nd edition, Beirut 1993 AD.
12- Karam, Youssef: History of Modern Philosophy, Dar Al-Ma'arif, 5th edition, Cairo, (ed. 0).
13- The Concise Philosophical Encyclopedia: Translated from English by: Fouad Kamel and others. Reviewed and supervised by: Dr. Zaki Naguib Mahmoud, Dar Al-Qalam, Beirut - Lebanon, (D.T.).
14- Imam, Abdel Fattah Imam: History of Political Philosophy, Part 1, Translated by: Mahmoud Sayyed Ahmed, Edited by: Leo Strauss and Joseph Cropsey, Supreme Council of Culture, 2005 AD.
15- Zinati, Dr. George: Journeys into Western Philosophy, Dar Al-Muntakhab Al-Arabi for Studies, Publishing and Distribution, 1st edition, Beirut, 1993 AD.
16- Brier, Emile: History of Philosophy, Part 4, Translated by: Georges Tarabishi, Dar Al-Tali'ah for Printing and Publishing, Beirut, (ed.).

17- Lloyd, Attorney Dennis: The Idea of Law, Arabization: Salim Al-Suwais, Reviewed by: Salim Bseiso, The World of Knowledge, Issue 47, November, 1981 AD.
18- Ghali, Boutros Boutros, and Mahmoud Khairy Issa: Introduction to Political Science, Anglo-Egyptian Library, 5th edition, Cairo, 1976 AD.
19- Qurban, Melhem: Methodology and Politics, Dar Al-Ilm Lil-Maliyain, 3rd edition, Beirut, 1977 AD.
20- Imam, Abdel Fattah Imam: Thomas Hobbes, the Philosopher of Rationality, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 1985 AD.
21- Nasri, Dr. Hani Yahya: An invitation to enter the history of contemporary philosophy, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, 1st edition, Beirut, 2002 AD.
22- Al-Jarf, Tuaima: The Theory of the State and the General Principles of Political Systems and Governance Systems, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1978 AD.
23- Ghali, Boutros Boutros, and Mahmoud Khairy Issa, Introduction to Political Science, Anglo-Egyptian Library, 5th edition, Cairo, 1976 AD.
24- Huwaidi, Yahya: Introduction to General Philosophy, Dar Al-Thaqafa for Printing and Publishing, Cairo, 1979 AD.
25- - Qurban, Melhem: Natural Law, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Lebanon - Beirut 1982 AD.
26- Al-Afandi, Dr. Abdel-Wahab Ahmed: Islam and the modern state towards a new vision, Dar Al-Hekma, London, (d. 0 T).
27- Tushar, Jan: History of Political Thought, Translated by: Ali Muqallid, Dar Al-Alamiah for Printing and Publishing, 2nd edition, Beirut, 1983 AD.
28- Al-Kayyali, Dr. Abdel-Wahhab: Encyclopedia of Politics, Part 7, Arab Foundation for Studies and Publishing, Dar Al-Huda for Publishing and Distribution, Beirut, (D0 T).
29- Imam, Imam Abdel Fattah: Lectures on the Philosophy of Morals, Dar Al-Thaqafa for Printing and Publishing, Cairo, 1954 AD.
30- Al-Taweel, Tawfiq: Congenital philosophy, its origins and development, Authorship, Translation and Publishing Committee Press, 1st edition, Cairo, 1960 AD.
31- The Concise Philosophical Encyclopedia, translated by: Fouad Kamel (and others), reviewed by: Zaki Naguib Mahmoud, Egyptian Gospel Library, Cairo, 1963 AD.
32- Abbas, Harby: Ancient Philosophy, from Eastern Thought to Greek Philosophy, University Knowledge House, Alexandria, 1999 AD.
33- Matar, Amira Helmy: Political Philosophy from Plato to Marx, Dar Al-Maaref, 3rd edition, 1986 AD.
34- Al-Tirmanini, Dr. Abdul Salam: Al-Waseet in the History of Law and Legal Systems, Kuwait University Press, 2nd edition, 1979 AD.
35- Suleiman, Dr. Issam: An Introduction to Political Science, Dar Al-Nadhal for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 2nd edition, 1989 AD.
36- Saliba, Dr. Jamil: The Philosophical Dictionary, Lebanese House of Books, School Library, Part 2, Beirut, 1982 AD.

37- Moreau, Pierre François: Hobbes (philosophy, science, religion), Abdel Fattah Imam: Ethics and politics (a study in the philosophy of government), Supreme Council of Culture, Cairo, 2002 AD.
38- Al-Afandi, Dr. Abdul Wahab Ahmed: Islam and the modern state towards a new vision, Dar Al-Hekma, London, (ed.).
39- Randall, John Herman: The Formation of the Modern Mind, translated by: George Tohme, reviewed by: Burhan al-Din al-Dajjani, presented by: Muhammad Hassanein Heikal, published by Dar al-Thaqafa, Part 1, Beirut, 1958 AD.
40- Al-Zahir Ahmed Jamal: Studies in Political Philosophy, Al-Kindi Library, 1st edition, Jordan 1988 AD.
41- Saliba, Dr. Jamil: The Philosophical Dictionary, Dar Al-Kutub Al-Lubani, School Library, Part 2, Beirut, 1982 AD.

المصادر والمراجع الاجنبية

1- Hobbes, Thomas: Leviathan (Great Book), of The Western world the university of chicago 1952, vol. 23.
2- Ebenstein. William: Great political thinkers, plato to present, third-1 Edition, New York. 1960 .
3- Field , Plato a his contemporaries , London , 1948
4- Collins, james: A History of modern European phiosophy, the bruce publishing Miwaukee, U.S.A. 1956.
5- Kramer , Matthew :The Legacg of H.L.A. Hart , (Legal, Political and Moral philosophy) University of Cambrdge , 2008.
6- Kramer , Matthew :The Legacg of H.L.A. Hart , (Legal, Political and Moral philosophy .